العدد
٦
٢٠١٩

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مجلة
إضاءات عالمية مترجمة

صادرة عن مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

- المثلث الاستراتيجي «المتغير باستمرار بين روسيا والصين والولايات المتحدة»
- اتهام فريق ترامب بعدم تعيين مستشار السودان
- التحركات الروسية في الخليج وأفريقيا
- الشرق الاوسط والحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العدد ٦ - ٢٠١٩

مجلة إضاءات عالمية مترجمة تصدر عن مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

رئيس التحرير :

أ.د سامي حمود الحاج جاسم

هيأة التحرير :

الباحثة رؤى خليل - الباحثة هبة علي

www.hcrss.org

المثلث الاستراتيجي «المتغير باستمرار بين روسيا والصين والولايات المتحدة»

اتهام فريق ترامب بعدم تعيين مستشار السودان

التحركات الروسية في الخليج وأفريقيا

الشرق الاوسط والحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين

رؤية مستقبلية

رئيس الجهاديين : انضم الآلاف من الغربيين إلى داعش. هل يجب السماح لهم بالعودة؟

بقلم : جيتيت كلاوسن
ترجمة : هبة علي حسين

عندمـــا وصل الغربيون إلى أرض الخلافة، كانوا يحرقون جوازات ســـفرهم، ويرفضون هويتهم الوطنية، ويشعرون بالتباهي من هذا الفعل على تويتر. الآن بعد أن فقد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) مســـاحاته الأخيرة من الأرض في العراق وسوريا، فإن مئات من هؤلاء الغربيين وأطفالهم عالقون في المخيمات والســـجون في شـــمال سوريا والعراق، وغالبًا ما يأملون في العودة إلى بلدانهم الأصلية. ومع ذلك، فإن حكوماتهم لا تريد اســـتعادة الجهاديين - بل إنها تلجأ إلى تدابير مشبوهة لإبعادهم.

خـــذ قضية شـــيماء بيجوم. في عـــام ٢٠١٥، في عمر ١٥ عامًا، هربت بيغوم وصديقان في المدرســـة، وكلاهما أيضًا من المراهقين، من المنزل في شـــرق لنـــدن وتوجهوا إلى اسطنبول. من هناك، اســـتقلوا حافلة إلى الحدود السورية، ووصلـــوا في النهاية إلى الرقة، حيـــث انضموا إلى داعش. فـــي ذلك الوقـــت، كانت الفتيات تجســـد ظاهـــرة ‹العرائس الجهاديات›: الشابات الضعيفات اللائي يتم إعدادهن من قبل المجندين عبر الإنترنت للزواج من المقاتلين الإسلاميين في سوريا.

ظهرت صورة مختلفة عن بيغوم ودوافعها في مقابلة أجراها مـــع التايمز في فبراير الماضي، بعـــد أن تعقبها صحفي في معســـكر للأمم المتحدة المترامي الأطراف للمشردين داخلياً في شرق سوريا. أوضحت بيجوم أنها هربت بحثًا عن ‹عائلة مثالية› في داعش وأنها لم تندم على شـــيء. تطوعت أيضًا بأن رؤية رأس مقطوعة في سلة مهملات يمكن أن ‹لا تثير غضبها›، وفي مقابلة لاحقة مع هيئـــة الإذاعة البريطانية، أشـــارت إلى أن تفجيـــر مانشســـتر ٢٠١٧ كان ‹نوعًا من الانتقام› لهجمات الغرب على داعش.

بعد عشـــرة أيام مـــن وصولها إلى الرقة فـــي عام ٢٠١٥، تزوجـــت بيغوم مـــن رجل هولندي اعتنق الإســـلام وأصبح مقاتـــلاً من داعش. كان للزوجين الصغار ثلاثة أطفال، ماتوا جميعًـــا قريبًا، والثالث بعد الولادة بوقـــت قصير في المخيم حيث هبطت بيجـــوم بعد فرارهم من آخر جيب ISIS متبق. شريك بيغوم، ياجو ريدجيك، البالغ من العمر الآن ٢٧ عامًا، محتجز في معسكر اعتقال كردي في شمال سوريا. في مقابلة مع بي بي سي، أرسل ريدك حبه إلى بيغوم وقال إنه يأمل أن يُسمح لهم بالعودة إلى هولندا معًا.

لكن هذا الاحتمـــال غير مرجح. أدانـــت الحكومة الهولندية ريدجك غيابيًا بالانضمام إلى منظمة إرهابية، وهو مشـــتبه به فـــي هجوم إرهابي على طريقة باريـــس على مدينته في ٢٠١٨. زواجـــه المزيف من بيغوم، مثـــل كل النقابات التي تديرها داعش، ليس كذلك هذا صحيح من الناحية القانونية، لذلـــك من المؤكد أن ريدجيك وبيغوم لا يحق لهما لم شـــمل الأسرة في هولندا أو في أي مكان آخر.

حســـب بعض التقديرات، فإن القوات الكردية المدعومة من الولايات المتحدة في جميع أنحاء شـــرق سوريا تحتجز الآن

أكثر من ألف رجل وامرأة غربيين مثل بيجوم وشريكها، إلى جانب العديد من الأطفال، في السجون والمخيمات. لقد ضغطت الولايات المتحدة على حلفائها الأوروبيين لتقديم هؤلاء المحتجزين للمحاكمة في بلدانهم الأصلية. في وقت سابق من هذا العام، قام الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتغريد أنه يتعين على فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وغيرها أن تعيد ٨٠٠ رجل من أوروبا من بين المقاتلين المحتجزين. لم تتأثر الحكومات الأوروبية، لأسباب ليس أقلها أن عملية تقديم داعش إلى المحاكمة في بلادهم أبعد ما تكون عن الوضوح. في بعض البلدان، لم يكن السفر إلى الخارج للانضمام إلى التمرد في سوريا وشمال إفريقيا عملًا إجراميًا دائمًا. على سبيل المثال، لم تجرّم السويد مثل هذا السفر إلا في عام ٢٠١٦، مما يعني أنه لا يمكن توجيه الاتهام لأي مقيم سويدي سافر قبل ذلك إلا لجرائم محددة ارتكبت في منطقة النزاع. لكن من الصعب جمع دليل على الجرائم المرتكبة في منطقة النزاع، على الرغم من الاستخدام المتزايد لشهادات اللاجئين والأدلة التي تم جمعها من حسابات وسائل التواصل الاجتماعي. لا تسمح معظم الدول الأوروبية بالاحتجاز قبل المحاكمة لأكثر من يومين إلى ١٤ يومًا، وقد ثبت أنه من الصعب مراقبة أعداد كبيرة من المشتبه بهم مجانًا لفترات طويلة. وحتى عندما تتم إدانة متطوعي داعش، فإنهم يشكلون مشكلة بالنسبة للسجون الأوروبية، التي يجب عليها بعد ذلك إدارة مجموعة من المتعصبين في التبشير.

لكل هذه الأسباب، تفضل الحكومات الأوروبية الاستعانة بمصادر خارجية للملاحقات القضائية كلما أمكن ذلك. وقال متحدث باسم رئيس الوزراء البريطاني تيريزا ماي، «يجب تقديم المقاتلين الأجانب إلى العدالة وفقًا للإجراءات القانونية الواجبة في الولاية القضائية الأكثر ملاءمة»، بمعنى آخر، وليس في المملكة المتحدة. أقرت وزارة الخارجية الألمانية بضرورة إعادة المواطنين الألمان الذين تقطعت بهم السبل في سوريا، من حيث المبدأ، إلى الوطن، لكن Heiko Maas، وزير خارجية البلاد، قال إنه بالنظر إلى الوضع الأمني غير المستقر، فإن إعادة المحتجزين إلى الوطن ستكون «صعبة للغاية». أعلنت السلطات النمساوية أنه من الخطر جدًا إرسال موظفين قنصليين لجمع مواطنين نمساويين من مراكز الاعتقال ومخيمات المشردين داخلياً في سوريا. في فبراير، أعلنت فرنسا أن ١٤ من مقاتلي داعش الفرنسيين المحتجزين في شرق سوريا سيتم إرسالهم إلى العراق لمحاكمتهم.

لكن الاستعانة بمصادر خارجية بهذه الطريقة هو إشكالية. يحظر القانون الأوروبي تسليم المشتبه فيهم للمحاكمة في بلدان قد يواجهون فيها عقوبة الإعدام أو يتعرضون لظروف سجن غير إنسانية. لا توجد إحصاءات واضحة عن عدد المواطنين الغربيين الذين حوكموا في العراق أو ماهية الأحكام التي تلقوها، لكن الصحفيين الذين حضروا إجراءات المحكمة في بغداد أبلغوا عن محاكمات استمرت لمدة عشر دقائق فقط. يتم إعدام الرجال والنساء المحكوم عليهم بالإعدام على الفور. صدرت أحكام بالإعدام على ثلاثة بلجيكيين و ١١ مواطناً فرنسياً على الأقل. وعدت الحكومة الفرنسية في كانون الثاني (يناير) بالتدخل لتجنب عقوبة الإعدام على مواطنيها، لكنها ما زالت تصر على وجوب محاكمتهم حيثما ارتكبت جرائمهم. وفي الوقت نفسه، تمكنت الحكومة الألمانية من تخفيف عقوبة الإعدام الصادرة بحق امرأة واحدة إلى السجن المؤبد. السلطات في شمال شرق سوريا الخاضع للإدارة الكردية، حيث لا توجد عقوبة بالإعدام، حاكمت أيضاً الآلاف من مقاتلي داعش الأسرى لكنها حذرت من أنهم يفتقرون إلى القدرة على التعامل مع الكثير من السجناء.

وحذر ترامب من أنه سيتم إطلاق سراح الرجال ومن المحتمل أن يعودوا إلى أوروبا لارتكاب فظائع جديدة هناك.

(يعارض ترامب، من جانبه، إعادة هدى مثنى البالغة من العمر ٢٤ عامًا، والتي سافرت إلى سوريا في عام ٢٠١٤ والتي ألغت إدارة أوباما جواز سفرها في عام ٢٠١٦.)

المقترحات البديلة تثير مشاكلهم الخاصة. اقترحت الحكومة السويدية إنشاء محكمة دولية مخصصة لمقاتلي داعش. لكن ليس من الواضح أين سيتم إنشاء هذه المحكمة، وكيف سيتم نقل المشتبه بهم للمثول أمام المحكمة، أو ما إذا كان يمكن للمحكمة أن تتعامل مع مجموعة من عدة آلاف من المشتبه بهم المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. إن تجربة المحاكم المماثلة في الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في رواندا ويوغوسلافيا السابقة تشير إلى أن عملية المحاكمة ستكون مضيعة للوقت ومكلفة.

على نحو جيد، بدأت الحكومات الأوروبية في تجريد المسافرين من داعش من جنسيتهم لمنعهم من العودة إلى ديارهم. بعد أسبوع من العثور على شيماء بيجوم في معسكر للنازحين السوريين، ألغى وزير الداخلية البريطاني ساجد جافيد جواز سفرها. زعمت جافيد أن البيجوم مؤهلة للحصول على الجنسية البنغلاديشية، لأن والدتها كانت تحمل جواز سفر بنغلادش، وبالتالي لن تصبح عديمة الجنسية. إلا أن المسؤولين البنغلاديشيين نفوا حق البيجوم في الحصول على الجنسية. حتى لو تمكنت بيجوم من الانتقال إلى بنغلاديش، فمن المحتمل أن تواجه عقوبة الإعدام لانضمامها إلى داعش. كما ألغيت جوازات سفر اثنين من العرائس الجهاديين البريطانيين الذين غادروا للزواج من مقاتلي داعش، الشقيقتان ريما وزارا إقبال. قد تكون الأخوات مؤهلات للحصول على الجنسية الباكستانية، ولكن من المحتمل أن يكون أطفالهم الخمسة، المولودون تحت حكم داعش، عديمي الجنسية.

تعرية المسافرين ISIS من جوازات سفرهم يخدم غرضين. الأول هو الانتقام. ‹إن هؤلاء الأشخاص ذهبوا لمحاربة الديمقراطية والحرية وكل ما تمثله الدنمارك، وهم لا ينتمون إلى الدنمارك›، قال إنغر شتوبرغ، وزير الهجرة الدنماركي، في مارس. يتم تقاسم هذا الشعور في معظم أنحاء أوروبا. الميزة الثانية هي التحكم في عدد الحالات، حيث إن تكلفة مراقبة العائدين تجهد بالفعل موارد وكالات المراقبة الأوروبية ومكافحة الإرهاب.

إن إبطال جنسية مسافري ISIS يثير أسئلة قانونية وهو سياسة سيئة. ينص القانون الدولي لحقوق الإنسان على أن لكل شخص الحق في الجنسية وأنه لا يجوز حرمان أي شخص من الجنسية إذا كان ذلك سيجعله بلا جنسية. علاوة على ذلك، لا تسمح معظم القوانين الوطنية بتجريد الأشخاص من جنسيتهم بموجب أمر إداري بسيط. في بعض الحالات، لم تكن السلطات حريصة على التأكد من أن الفرد المعني لديه حق المطالبة بالجنسية في مكان آخر. في أواخر عام ٢٠١٨، على سبيل المثال، قام قاضٍ بريطاني بمنع قرار الحكومة تجريد اثنين من الجهاديين من جوازات سفرهما، ووجد أنهما لا يحملان جنسية بديلة صالحة. نتيجةً لذلك، قد تمنع المحاكم الأوروبية والولايات المتحدة الإجراء أو تنقضه في حالات أخرى.

علاوة على ذلك، فإن منع عودة داعش من خلال إلغاء جنسيتهم لا يفعل شيئًا لتقديم العدالة إلى حوالي ١٢٠٠ من مواطني الاتحاد الأوروبي الذين قاتلوا في سوريا والعراق وعادوا بالفعل إلى ديارهم. تم مقاضاة عدد قليل من هؤلاء العائدين. في العام الماضي، أبلغت لاجئة يزيدية كانت محتجزة كعبد جنسي من قبل داعش للبي بي سي أنها صادفت معذبها السابق خارج سوبر ماركت في ألمانيا.

كما أن تجريد الأشخاص من جوازات سفرهم لا يعالج محنة الأطفال الذين حملواهم أثناء تواجدهم في الأراضي التي يسيطر عليها داعش. لم تصدر داعش أي جوازات سفر صالحة، والأطفال المولودين في أراضيها عديمي الجنسية بحكم الواقع. لم يتم تسجيل أي من المواليد بشكل قانوني، والعديد من الأطفال الأيتام هم في رعاية النساء من غير أمهاتهم. الزواج من تعدد الزوجات والمسلسل يجعل من الصعب تحديد النسب، وبدونها لا يمكن تحديد المطالبات بالجنسية.

ومع ذلك، قامت السويد مؤخرًا بإعادة الأطفال اليتامى السبعة لمقاتل داعش سيئ السمعة، مايكل سكرامو، مستسلمين للضغط من أجداد الأطفال. خططت فرنسا في البداية لإعادة حوالي ١٥٠ طفلاً من الجهاديين الفرنسيين من سوريا والعراق، لكن الحكومة، ربما خوفًا من احتجاجات عامة، لم تقبل سوى حفنة منهم. الحكومات الأخرى كانت أقل تسامحا. قال إنجر شتويبرغ، وزير الهجرة الدنماركي، ‹إن مجندي داعش› أداروا ظهورهم للدنمارك، ‹لذلك لا يوجد سبب لأن يكون أطفالهم مواطنين›

لا توجد حلول سهلة للتعامل مع عدد لا يحصى من مقاتلي داعش - من أوروبا وأماكن أخرى - الآن في حجز القوات الكردية المدعومة من الولايات المتحدة. لكن الوضع غير مستقر إلى حد كبير، وترك أسر عائلة داعش في المخيمات والسجون أو تسليمهم إلى العراق للتنفيذ قد لا يكون تكتيكًا عمليًا لفترة أطول. في محافظة إدلب السورية، لا تزال الجماعات الجهادية - بما في ذلك بعض الجماعات المرتبطة بتنظيم داعش - تشن حرب عصابات ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد وقد تقرر ملء صفوفها عن طريق تحرير مقاتلي داعش من السجون الكردية. ذُكر أن أعداد القوات الأمريكية في سوريا قد انخفضت، وفي حالة الانسحاب الأمريكي، قد تهاجم تركيا ونظام الأسد على القوات الكردية، التي قد لا تكون قادرة على مراقبة المحتجزين.

المصدر:

-Jytte Klausen, Jihadists Head Home.. Thousands of Westerners Joined ISIS. Should They Be Allowed to Return?, June 6, 2019, https://www.foreignaffairs.com/articles/europe/201906-06-/jihadists-head-home.

ملف العدد

- الصين افضل دفاع روسي ضد أستراتيجية الضغط الامريكية .
- الخطر الوجودي على (نورد ستريم٢) مندفعة العقوبات الامريكية المتجددة .
- أنتخابات تونس ٢٠١٩:هل حان الوقت للتفاوض او لإعادة تأهيل الديمقراطية.
- إيران تتخطى الحدود النووية. ما هي الخطوة التالية لترامب؟
- المثلث الاستراتيجي «المتغير باستمرار بين روسيا والصين والولايات المتحدة».
- اتهام فريق ترامب بعدم تعيين مستشار السودان .
- الجغرافيا السياسية لسوناتراك:تاريخ متشابك مع تاريخ الجزائر.
- التحركات الروسية في الخليج وافريقيا.
- الشرق الأوسط و «الحرب التجارية» بين الولايات المتحدة والصين.
- الطبيعة المتناقضة للعلاقات الامريكية اليابانية.
- الوجود الامريكي الثابت في بولندا الذي يتطلب استجابة روسية.
- ماذا يمكن أن نتوقع من إعادة ألانتخابات إلاسرائيلية ؟

الصين أفضل دفاع روسي ضد إستراتيجية الضغط الأمريكية

بقلم : ديمتري الكسندر سيمز
ترجمة : رؤى خليل سعيد

العلاقات الاقتصادية المتنامية بين موسكو وبكين قد تدفع الكرملين إلى تشديد موقفه تجاه واشنطن.

في حين تستمر الحرب التجارية بين واشنطن وبكين في الاشتعال، سافر الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى روسيا هذا الأسبوع لمدة ثلاثة أيام لحضور منتدى سان بطرسبرج الاقتصادي الدولي ويلتقي بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين. بالنسبة لموسكو، لا يمكن أن تأتي الزيارة في وقت أفضل.

في تصريحاته العلنية أثناء تواجده في موسكو يوم الأربعاء، تحدث الزعيم الصيني عن العلاقات المتنامية بين روسيا والصين، في حين قدم انتقادات للولايات المتحدة. أشاد شي بوتين باعتباره «أحد أصدقائي المقربين وزميل عظيم». كما أكد على أهمية التضامن الصيني الروسي في وقت تتزايد فيه «الحمائية والنهج الأحادية الجانب، وتنتهج سياسة القوة والهيمنة بشكل متزايد معلق.»

وصل شي إلى منتدى سان بطرسبرج الاقتصادي الدولي يوم الخميس، وهو حدث سنوي يهدف إلى جذب المستثمرين الأجانب إلى روسيا، مع وفد من ألف شخص. كانت الولايات المتحدة غائبة بشكل ملحوظ في المنتدى بعد أن أعلنت أنها ستقاطع الحدث بسبب السجن المثير للجدل للمستثمر الأمريكي مايكل كالفي من قبل السلطات الروسية.

وراء الإيماءات الرمزية للوحدة، وقع البلدان على عدد من الصفقات البارزة. توصلت شركة **Huawei** وشركة الاتصالات الروسية **MTS** إلى اتفاقية لتطوير شبكة **G٥** في روسيا. أنشأ صندوق الاستثمار المباشر الروسي ومؤسسة الاستثمار الصينية صندوقًا قيمته مليار دولار لدعم البحث والابتكار التكنولوجي. كما أنشأت شركات الطاقة الحكومية الروسية والصينية مشروعًا مشتركًا لبيع الغاز الطبيعي المسال الروسي في الصين. وفقا لصحيفة ساوث تشاينا مورنينج بوست، فإن قيمة الصفقات الموقعة خلال زيارة شي كانت ٢٠ مليار دولار.

بينما كان هناك تقارب صيني روسي منذ التسعينيات على الأقل، اكتسب قوة دفع كبيرة بعد عام ٢٠١٤. وفي مواجهة العقوبات الغربية المتصاعدة بسبب ضم شبه جزيرة القرم ودعمها للانفصاليين الأوكرانيين الشرقيين، جعل الكرملين من الصين مكانة أجنبية وأولوية سياسية. كانت النخب السياسية الروسية تأمل في أن يوفر الاقتراب من الصين مصدرًا بديلاً للتجارة والاستثمار لبلدهم، فضلاً عن إرسال رسالة إلى واشنطن وبروكسل مفادها أن موسكو لم تقف بمفردها.

بعد خمس سنوات، زادت التجارة بين البلدين بلا شك. تعد الصين الآن أكبر شريك تجاري لروسيا، وروسيا هي أكبر مورد للنفط للصين. وفقًا للكرملين، تبلغ قيمة التجارة بين روسيا والصين الآن ١٠٨ مليارات دولار، وهو معيار طالما اتبعته الحكومتان.

في الوقت نفسه، يستمر الاستثمار الصيني في التباطؤ.

حتى السكرتير الصحفي للكرملين ديمتري بيسكوف اعترف لشبكة RT عشية زيارة شي لروسيا، «لا يمكن القول أن الصين تستثمر الكثير في الاقتصاد الروسي». العديد من البنوك التجارية الصينية مترددة في القيام بأعمال تجارية في روسيا خوفًا في نهاية المطاف على قوائم العقوبات الغربية. ومن بين العوامل الأخرى التي تحول دون زيادة الاستثمارات الصينية النظام القانوني الروسي المعقد ونقص البنية التحتية الداعمة المناسبة.

علاوة على ذلك، على الرغم من أن روسيا تعتمد اقتصاديًا بشكل متزايد على الصين، إلا أن هذا ليس هو الحال في الاتجاه المعاكس. في حين أن الصين هي الشريك التجاري الأول لروسيا، إلا أن روسيا هي الشريك التجاري العاشر للصين. تشير التوقعات المتشائمة الأخيرة للاقتصاد الروسي إلى أنه من غير المرجح أن تتغير هذه الديناميكية غير المتكافئة قريبًا.

ومع ذلك، رأى الكثيرون في موسكو أن الحرب التجارية الناشئة بين الولايات المتحدة والصين فرصة لتصبح شريكًا لا غنى عنه لبكين. صرح أندرانيك مغرانيان، وهو مستشار غير رسمي للإدارة الرئاسية الروسية وأستاذ بمعهد موسكو للعلاقات الدولية، للمصلحة الوطنية بأن تحركات ترامب بشأن التجارة ستجعل الصين تقرب من روسيا.

وقال: «إذا كان الصينيون قد سبق لهم الوقوف على الهامش، فإنهم الآن سيدعمون روسيا بمزيد من النشاط في معارضة الولايات المتحدة لأن الصين تجد نفسها الآن تحت ضغط شديد». «هناك تفهم أنه إذا لم تقاوم [روسيا والصين] الولايات المتحدة معًا وفي وقت واحد، فستدمرهما الولايات المتحدة بشكل منفصل.»

يأمل مغرانيان أن تؤدي الصين التي تدرك بشكل متزايد أهمية روسيا إلى تسهيل الوصول إلى النظام المالي الصيني وزيادة الواردات الصينية من الطاقة الروسية وزيادة الاستثمارات الصينية في الاقتصاد الروسي واستمرار تعميق العلاقات العسكرية - التقنية بين البلدين.

وتأمل موسكو أيضًا في استخدام الانفتاح الذي أوجدته الحرب التجارية الأمريكية الصينية لزيادة فرصها الاقتصادية داخل الصين. توقع فاسيلي كاشين، زميل أبحاث كبير في المركز العالي للاقتصاد في مركز الدراسات الأوروبية والدولية الشاملة، أن تحصل روسيا على المزيد من فرص الوصول إلى السوق الصينية مع خروج منافسيها المباشرين، الولايات المتحدة وحلفائها.

«على الرغم من أن الحرب التجارية بين الصين وأمريكا سيئة ككل بالنسبة للاقتصاد العالمي ويمكن أن تؤثر سلبًا على روسيا من خلال انخفاض أسعار النفط، إلا أنها قد تفتح أيضًا فرصًا جديدة لزيادة صادرات الروس إلى الصين».

إذا استمرت العلاقات الاقتصادية بين روسيا والصين في النمو، فمن المحتمل أن يشجعوا الكرملين على تشديد موقفه تجاه الولايات المتحدة. أعلن ميغرانيان أن وجود علاقة أوثق مع الصين «يجعل روسيا أكثر مرونة في مقاومة الولايات المتحدة.

عندما غادر شي جين بينغ روسيا يوم الجمعة، أعطى خطابه والصفقات الموقعة خلال زيارته موسكو تفاؤلاً بأن العلاقات الصينية الروسية تدخل مرحلة جديدة على قدم المساواة. ومع ذلك، لا تزال روسيا تواجه ارتفاعًا حادًا في زيادة الاستثمارات الصينية أو صادراتها إلى الصين.

ومع ذلك، يؤكد مغرانيان أن التوترات المتنامية لواشنطن ليس فقط مع بكين، ولكن أيضًا مع إيران وأوروبا ستفيد روسيا في النهاية. وقال للمصلحة الوطنية، «إن سياسة الحرب الأمريكية ضد الجميع في نفس الوقت تلعب دورًا كبيرًا في يد روسيا، وذلك بفضل كبير لترامب وإدارته».

المصدر:

Dimitri Alexander Simes, Russia›s Best Defense Against America›s Pressure Strategy May Be China, June 7, 2019, https://nationalinterest.org/feature/russias-best-defense-against-americas-pressure-strategy-may-be-china-61692

الخطر الوجودي على (نورد ستريم ٢) من دفعة العقوبات الأمريكية المتجددة

تقدير موقف ستراتفور

ترجمة : رؤى خليل سعيد

لطالما نظرت الولايات المتحدة في عرقلة خط أنابيب نورد ستريم ٢*، الذي سيكون لديه القدرة على إرسال ٥٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي الروسي مباشرة إلى ألمانيا عن طريق بحر البلطيق. ومع ذلك، فقد قدم بيان صدر مؤخراً عن وزير الطاقة الأمريكي ريك بيري أقوى مؤشر حتى الآن على أن واشنطن يمكن أن تكون جادة بشأن فرض عقوبات على المشروع الذي يبلغ حجمه حوالي ١١ مليار دولار.

أثناء زيارة إلى أوكرانيا في ٢١ مايو، حذر وزير الطاقة الأمريكي ريك بيري من أن مشروع قانون العقوبات الذي يستهدف مشروع خط أنابيب نورد ستريم ٢ الروسي قد يأتي في «المستقبل غير البعيد». يأتي ذلك بعد أن قدم أربعة من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي مشروع قانون من الحزبين في ١٥ مايو، والمعروف باسم قانون حماية الطاقة في أوروبا، يهدف إلى عرقلة خط الأنابيب بين ألمانيا وروسيا. إذا تم التوقيع على القانون، فسوف يفرض مشروع القانون عقوبات مالية وعقوبات على السفر ضد أي سفن لوضع الأنابيب تشارك في إنشاء خطوط أنابيب روسية لتصدير الطاقة البحرية، بما في ذلك الأفراد والشركات التي تسهل استخدام هذه السفن.

يبقى من غير الواضح ما إذا كانت الولايات المتحدة ستقر مشروع قانون العقوبات قبل نهاية العام، أو ما إذا كانت هذه العقوبات ستأتي في الوقت المناسب لعرقلة مشروع خط الأنابيب. وفقًا لمصادر لم تسمها قريبة من مشروع Nord Stream ٢، هناك اعتقاد بأن واشنطن لن تتبع ذلك فعليًا بفرض عقوبات على خط الأنابيب، وأن بيان بيري كان يهدف بدلاً من ذلك إلى ردع الاستثمارات الغربية في مشاريع الطاقة الروسية المستقبلية.

ومع ذلك، فقد طرحت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة إمكانية فرض عقوبات على خط الأنابيب الذي يبلغ حجمه حوالي ١١ مليار دولار، والذي سيرسل الغاز الطبيعي الروسي مباشرة إلى ألمانيا عن طريق تجاوز بولندا ودول البلطيق وأوكرانيا. وحقيقة أن تصريحات بيري جاءت بعد فترة وجيزة من تقديم أعضاء مجلس الشيوخ لمشروع قانون العقوبات يمكن أن تشير إلى أن هذا احتمال حقيقي تدرسه واشنطن.

استجابةً لبيان بيري، أكد المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف أن المشروع سيظل مكتملاً «لصالح مستهلكي الغاز الأوروبيين» على الرغم من العقوبات الأمريكية. لكن إذا تم فرض هذه العقوبات بشكل كامل، فمن المحتمل أن تكون هذه العقوبات ضد سفن مد الأنابيب بمثابة حكم بالإعدام على شركة Nord Stream ٢، حيث لا يوجد سوى عدد قليل من الشركات التي يمكنها الوصول إلى هذه السفن (بما في ذلك Saipem الإيطالية و Allseas في سويسرا). بعد التأخيرات في الحصول على التصاريح اللازمة للوصول إلى مياه

الدنمـــارك على بحر البلطيق، من غير المحتمل أيضًا أن يكون خط الأنابيب جاهزًا لدخول الخدمة بحلول نهاية هذا العام، وفقًا للجدول الزمني الأصلي.

بالإضافة إلى كونها نقطة ضغط رئيســية أخرى في منافستها ضد روسيا، فإن العقوبات الأمريكية ضد Nord Stream ٢ تخاطر أيضًا بدفع آسفين بين واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي الكبرى مع الشــركات المشــاركة في خــط الأنابيب. مثل هذه الشــركات تشــمل Uniper و Wintershall (ألمانيــا) و Shell (المملكــة المتحدة وهولندا) و OMV (النمســا) و Engie (فرنســا)، وهي مجتمعة مسؤولة عن نصف تمويل المشروع.

فــي الوقت نفســه، يمكــن أن تعمق العقوبــات النزاعــات القائمة بشــأن Nord Stream ٢ داخــل الاتحــاد الأوروبــي أيضًا. بينما مــن الواضح أن ألمانيا ستســتفيد مــن وجود تدفق جديــد للغاز الطبيعي، فــإن العديد من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى - وعلى الأخص بولندا - ستخسر مكانتها كدول عبور للطاقة الروســية إلــى أوروبا، وبالتالي بقيت معارضة لهذا المشروع.

هنــاك العديد من التطــورات التي يجب مراقبتهــا عند فك ما إذا كانت الولايات المتحدة ســتفي بالفعــل بتهديداتها بفرض عقوبات على برنامج Nord Stream ٢. وتشمل هذه:

الحركــة في الكونغرس: مشــروع قانون العقوبــات الذي تم اقتراحه مؤخرًا لم يتم تحديده بعد للتصويت في مجلس النواب الأمريكي أو مجلس الشيوخ. سوف تحتاج إلى تمرير مجلسي الكونغرس قبل الوصول إلى مكتــب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

موقــف البيت الأبيض: في الوقت الذي أقرت فيه إدارة ترامب العديد مــن العقوبات ضد الأفراد والكيانــات الروس، إلا أنها كانت مترددة حتى الآن في فرض عقوبات أشــد على موسكو. منــذ تولي ترامب مهــام منصبه في ينايــر ٢٠١٧، تضمنت العقوبات الأمريكية الأكثر صرامة التي فرضت على موســكو شركة ألمنيوم روسية كبرى، على الرغم من أن تلك العقوبات قــد انقضت منــذ ذلك الحين بســبب تأثيرها علــى الصناعة العالميــة. وبالتالــي، في حين أن تصريحــات بيري يمكن أن تشير إلى أن البيت الأبيض يفكر جديا في فرض عقوبات على Nord Stream ٢، ســيكون من المهم مراقبة أي مؤشرات على الموقف الفعلي لترامب بشأن هذه المسألة.

المزيد من التمويل لمشروعات التنويع في أوروبا: على وجه التحديــد، وراء الولايات المتحدة، بعد دعم Nord Stream ٢، دعمت الولايات المتحدة سياسياً العديد من مشاريع تنويع الطاقة التي تهدف إلى فصل أوروبا الوســطى والشرقية عن النفــط والغاز الروســي، بما في ذلك محطات اســتيراد الغاز الطبيعي المســال في بولنــدا وليتوانيا، وصــلات الربط عبر خطوط الأنابيب فــي دول البلطيق وجهــود أوكرانيا لتحديث البنية التحتية للطاقة. ومــع ذلك، فإن هذا الدعم كان بطبيعته تقنيًا إلى حد كبير ولم يأخذ بعد عنصرًا ماليًا مهمًا.

* يتضمن مشروع نورد ستريم -٢، بناء خطين لأنابيب الغاز بطاقة إجمالية تبلغ ٥٥ مليار متر مكعب من الغاز سنوياً من الساحل الروسي عبر بحر البلطيق إلى ألمانيا.. ومن المخطط بناء خط أنابيب جديد بجوار «تيار الشمال» الحالي. ويمر المشروع عبر خمس دول وهي روسيا وفنلندا والسويد والدنمارك وألمانيا. وأنبوب «السيل الشمالي٢» سيمتد بموازاة «السيل الشمالي-١»، وتشارك في المشروع عدة شركات عالمية هي «غازبروم» الروسية التي تمتلك ٥٠٪ منه، و»كونسورتيوم» مكوّن من ٥ شركات طاقة أوروبية تحتفظ بالـ٥٠٪ المتبقية منه بواقع ١٠٪ لكل منها، في ظل كلفة إجمالية تصل إلى ٨ مليارات يورو. ينظر: «نورد ستريم».. كابوس أميركا في سوق الطاقة، قناة العالم، الأربعاء ١٢ يونيو ٢٠١٩.

المصدر:

-The Existential Danger to Nord Stream 2 of a Renewed U.S. Sanctions Push, Guidance, May 21, 2019,

إيران تتخطى الحدود النووية.
ما هي الخطوة التالية لترامب؟

بقلم : سايمون هندرسون
ترجمة : هبة علي حسين

أعلنت إيران أنها تخطّت أحد القيود الرئيسية المفروضة على مخزونها النووي والتي كانت قد وافقت عليها في عام ٢٠١٥ ضمن إطار «خطة العمل الشاملة المشتركة». وهناك احتمال أن ينشأ جدل حاد حول السياسة التي يفترض اتخاذها حيال سلوك طهران. وقد صرّح وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف بأن بلاده تجاوزت حدود اليورانيوم منخفض التخصيب المتفق عليها والبالغة ٣٠٠ كيلوغرام. ومن المحتمل أيضاً أن تعلن إيران عن تخصيب اليورانيوم إلى نسبة ٢٠٪، وبذلك تكون قريبةً بشكل مثير للقلق من المستوى اللازم لصنع سلاح نووي.

في الفيزياء النووية: يجمع اليورانيوم الطبيعي بين نوعين مختلفين بعض الشيء ويعرفان بالنظائر. من أصل كل ألف ذرة، ٩٩٣ منها هي من نوع «يورانيوم-٢٣٨» بينما الذرات السبع الأخرى هي من نوع «يورانيوم-٢٣٥» وهي جزيئات أصغر حجماً من الأولى. وتخصيب اليورانيوم يعني زيادة نسبة «اليورانيوم-٢٣٥» عبر التخلص من ذرات «اليورانيوم-٢٣٨».

انطلاقاً من نسبة ٩٩٣ إلى ٧، حين تصبح هذه النسبة ١٩٠ إلى ٧، تُعتبر عندئذ المادة مخصّبة بنسبة ٣,٦٧ في المائة. وهذا اليورانيوم مناسب للاستعمال في العديد من مفاعلات الطاقة، وهو احد القيود التي وافقت عليها إيران بموجب «خطة العمل الشاملة المشتركة»، أو على الأقل كان كذلك.

في الهندسة: تقضي طريقة التخصيب الأكثر فعالية باستخدام أجهزة طرد مركزي عالية السرعة. لنتصوّر مثلاً غسّالة ملابس ذات تحميل علوي، ولكن قطرها تسع إنشات فقط (حوالي ٢٣ سنتمتر) بينما طولها أكبر بكثير من طول الغسالة العادية ويصل إلى نحو ستة أقدام (حوالي ١٨٣ سنتمتر). في الغسالات العادية، يتم عصر الملابس لتخليصها من المياه أثناء الدوران. أما في جهاز الطرد المركزي، فيؤدي فارق الوزن البسيط في نظائر اليورانيوم إلى انفصالها خلال الدوران. وعند تكرر هذه العملية عدة مرات، من خلال ماكينات تُعرف بالآلات التعاقبية وتعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، يحدث التخصيب.

صنع القنبلة الذرية: ببساطة، كلما زاد وقت الدوران، كلما كان التخصيب أكبر. والقاعدة المتبعة هنا هو أن ٥٠٠٠ جهاز طرد مركزي من النوع الأولي الذي تستخدمه إيران

- ويعرف بـ»آي آر١» - تنتج ما يكفي من اليورانيوم المخصب لصنع قنبلة واحدة في غضون ستة أشهر. وتبلغ نسبة التخصيب المطلوبة للقنبلة ٩٠ في المائة - ما يعني انتقال نسبة «اليورانيوم-٢٣٨» إلى «اليورانيوم-٢٣٥» من ٩٩٣:٧ إلى ١:٧.

فما هي كمية «اليورانيوم-٢٣٥» اللازمة لصنع قنبلة واحدة؟ الجواب هو ٥٥ رطلاً تقريباً (نحو ٣٥ كيلوغرام)، وتساوي هذه الكمية حجم حبة كبيرة من فاكهة الجريب فروت. لكن السؤال الأكثر إثارة للاهتمام هو ما هي كمية اليورانيوم الطبيعي المطلوبة لإنتاج هذه الكمية من اليورانيوم المخصّب؟ والجواب هو ١٠٥٠٠ رطلاً تقريباً. وبما أن إيران تملك احتياطياتها الخاصة من اليورانيوم الطبيعي - والذي يمكن استخراجه - لذا فإن الاستحواذ على هذه الكمية لا يمثل مشكلة خاصة لإيران.

وصرّح وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف لـ «وكالة أنباء الطلبة الإيرانية» («إسنا») بأن إيران تجاوزت حدود اليورانيوم منخفض التخصيب المتفق عليها والبالغة ٦٦٠ رطلاً (٣٠٠ كيلوغرام)، وهو رقم يتضمن مركّبات اليورانيوم كسداسي فلوريد اليورانيوم الذي يمكن استخدامه في شكله الغازي كوقود لأجهزة الطرد المركزي.

ومن المحتمل أيضاً أن تعلن إيران عن تخصيب اليورانيوم إلى نسبة ٢٠ في المائة، وبذلك تكون نسبة نظائر اليورانيوم ٣٥ إلى ٧ وتعتبر قريبةً بشكل مثير للقلق من المستوى اللازم لصنع سلاح نووي.

لكن ثمة احتمال آخر وهو انسحاب إيران من «معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية» التي وقعت عليها خلال عهد الشاه ، مما يجيز لها استخدام التكنولوجيا النووية السلمية مقابل التخلي عن الأسلحة النووية. (تزعم طهران رسمياً، على نحو غير منطقي، أنه لم يكن لديها مطلقاً مشروع قنبلة نووية. فالانسحاب من «معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية» لا يتعارض، في حدّ ذاته، مع هذا الموقف، ولكنه يحرر إيران من قيود المعاهدة.)

كيف يمكن أن ترد واشنطن؟ كانت إدارة أوباما التي يسخر منها اليوم البيت الأبيض تحت رئاسة ترامب لأنها وافقت على «خطة العمل الشاملة المشتركة»، قد عملت مع الإسرائيليين في مرحلة ما على تخريب أجهزة الطرد المركزي الإيراني بواسطة البرنامج الإلكتروني «ستاكسنت»، مما أسفر عن نتيجة مشابهة لتلك التي تحصل عند إطفاء وتشغيل غسالة ملابس في منتصف دورتها. إلّا أن ذلك لم يؤدي سوى إلى تأخير المهندسين الإيرانيين بدلاً من إيقافهم.

على أقل تقدير، يجب الضغط على «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» المسؤولة عن المراقبة النووية في العالم لحثّها على إجراء عمليات تفتيش أوثق للمواقع الإيرانية. (سبق أن نُظِّمت لي جولة في مصنع لتخصيب اليورانيوم؛ يمكن أن يتسع في مبنى بحجم العديد من المحال التجارية في الولايات المتحدة.) كذلك، يجب على «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» أن تراقب عن كثب القدرة الإيرانية على إنتاج البلوتونيوم، الذي يعتبر تقنياً متفجراً نووياً أعلى مستوى من اليورانيوم عالي التخصيب ولكن الحصول عليه أكثر صعوبة.

يبدو أن الرئيس ترامب يعقد آماله على العقوبات بدلاً من العمل العسكري. وقد تتحوّل ساحة المعركة في المستقبل القريب إلى فضاء «تويتري» (موقع تويتر)، حيث تتنافس التصريحات الإيرانية مع التغريدات الرئاسية لكسب تأييد الرأي العام.

وربما المفاجأة الأحدث في هذا الموضوع هي اجتماع الرئيس ترامب مع رئيس كوريا الشمالية كيم جونغ أون في نهاية الأسبوع المنصرم. وتملك كوريا الشمالية برنامجاً نووياً أكثر تطوّراً من البرنامج الإيراني، حيث أتقنت تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة البلوتونيوم على السواء، واختبرت الأسلحة عدة مرات، وطوّرت صواريخ قادرة على حمل مثل هذه الرؤوس الحربية التي تصل إلى مسافة بعيدة كالولايات المتحدة.

هذه كلها مهارات حاولت الولايات المتحدة منْع حكومة بيونغ يانغ من اكتسابها لكنها فشلت. وقد يأمل المرشد الأعلى علي خامنئي في طهران أن تتمكن بلاده من المثابرة والصبر على العقوبات وغيرها من الضغوط لكسب مستوى مماثل من الإنجازات. ولكن من المشكوك فيه ما إذا كان يرغب في إقامة علاقة شخصية مع ترامب على غرار تلك التي أقامها كيم.

المصدر:

- Simon Henderson, Iran Steps Over the Line on Nukes. What’s the Next Step for Trump? , July 2, 2019, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iran-steps-over-the-line-on-nukes.-whats-the-next-step-for-trump

انتخابات تونس ٢٠١٩:
هل حان الوقت للتفاوض أو لإعادة تأهيل الديمقراطية؟

بقلم: HAYKEL BEN MAHFOUDH
ترجمة : هبة علي حسين

في أكتوبر ٢٠١٩، سيتوجه نحو ٦,٧ مليون تونسي إلى صناديق الاقتراع لانتخاب برلمانهم القادم وفي الشهر التالي ينتخب رئيسًا جديدًا للجمهورية. ومع ذلك، فإن المكاسب مهمة من حيث تعزيز العملية الديمقراطية التي بدأت في عام ٢٠١١. ومع ذلك، بعد مرور خمس سنوات على اعتماد دستور تقدمي في عام ٢٠١٤، يكشف التحول الديمقراطي في البلاد أنها لا تزال في مراحلها الأولى.

في الواقع، توقع معظم التونسيين أن يشهدوا تغييرات مهمة في حياتهم بعد الانتخابات العامة الأولى في عام ٢٠١٤. أذ اعتقدوا بأن الوضع السياسي والاقتصادي لن يتدهور بشكل كبير.

إن الاختبار الجاد للجولة المقبلة من الانتخابات سيقنع الناخبين غير الراضين، الذين يطلق عليهم ‹الأغلبية الصامتة›، بالتصويت بدلاً من مجرد المقاطعة. تذكرنا استراتيجية ما قبل الحملة للأحزاب عام ٢٠١٤، مع عدم وجود فروق واضحة بينها، باستثناء النهضة. أما بالنسبة للأحزاب السياسية الأخرى، فقد تواجه صعوبات خطيرة في ترشيح مرشحين ذوي جودة عالية.

في حين لا تزال الجهود الديمقراطية في تونس تحظى بدعم شركائها الدوليين، فإن الأمر المهم هو استمرار هذا الاتفاق السياسي الضمني بعد انتخابات ٢٠١٤ بين الحداثيين والإسلاميين. تحول الوفاق الواضح الذي تم الاحتفال به في أعقاب الانتخابات الماضية إلى إجماع غامض، حيث جمد كل قرار على جميع مستويات الحكومة. يجب أن يتغير هذا وإلا فإن النظام السياسي لن يتماشى مع النظام الاجتماعي.

لقد قيل هذا، من المرجح أن تكون الانتخابات القادمة نقطة تحول في الديمقراطية الناشئة في البلاد. إن الانتصار الحاسم لحزب النهضة الإسلامي يمكن أن يمنح الحزب سيطرة حقيقية على مؤسسات الدولة، ويمكن للبلد أن ينتقل إلى نوع من الدولة ذات الأغلبية. إذا كان هذا السيناريو ممكنًا أم لا، فمن المبكر جدًا القول. ومع ذلك، فإن فكرة وجود أغلبية حاكمة واضحة تنتشر بين السياسيين وكذلك مع غالبية كبيرة من الناس، الذين يميلون إلى الاعتقاد بأن الزعيم الكاريزمي هو الشيء الوحيد المفقود.

ومع ذلك، فإن الأرقام الواردة في آخر استطلاعات الرأي لا تظهر وجهة نظر الأغلبية الخارجة من مشهد سياسي مجزأ للغاية. حتى نداء تونس، حزب الرئيس، الذي فاز في الانتخابات في عام ٢٠١٤، منقسم الآن. أدت سياسات القوة الداخلية داخل الحزب إلى نفاد الأفكار والزخم. إمكانية قيام بقية الأطراف بتكوين تحالفات غير قابلة للتطبيق. الخوف من فقدان السلطة لا يمكن أن يبرر تأجيل الانتخابات. أي مبادرة لتأخير العملية، بالإضافة إلى كونها غير دستورية، يمكن أن تؤدي إلى اضطراب كامل.

إن تنوع العناصر السياسية الفاعلة، بما في ذلك الأدوار التي يلعبها الاتحاد العمالي (UGTT) وبعض القوائم شبه

المستقلة، يشكل المجتمع المدني، الذي له أغراض وجداول أعمال مختلفة، لا يعكس بالضرورة مجموعة واسعة من الخيارات الانتخابية والبدائل السياسية لل الأزمة الحالية.

الخيارات السياسية أقل انسجاما مع الناخبين الصبر من أي وقت مضى. يتعين على الأحزاب السياسية الموجودة بالفعل في كتل البداية أن تمتد عبر حدود ضيقة على أمل الحصول على عدد قليل من المقاعد في بعض الدوائر الانتخابية. إنهم يبحثون عن هويات انتخابية متجددة بينما جوهر المشكلة يدور حول جعل المؤسسات التمثيلية فعالة.

النظام الانتخابي مسؤول أيضاً عن هذه الفسيفساء السياسية غير القابلة للحكم. لقد أدى الهيكل التناسبي إلى تعريض النظام السياسي للخطر إلى حد كبير من خلال إنشاء حكومة شبه برلمانية مختلة. في غضون ذلك، سيؤدي تعديل القانون الانتخابي قبل الانتخابات مباشرة لإدخال عتبة انتخابية إلى الحد من فرص انتخاب أحزاب سياسية أصغر ممثلة في البرلمان المقبل.

وبشكل أكثر تحديداً، من بين تراجع التأييد الشعبي للحكومة الحالية بسبب الركود الاقتصادي الشديد والاستياء المتزايد ضد الائتلافات الحاكمة، من الصعب قياس قوة حزب رئيس الوزراء السياسي الجديد، إن كونك ضد النهضة - من حيث تأثيرها السياسي - قد يؤدي إلى بيع نفوذ حسن النية لدى الناس.

في الانتخابات الرئاسية، فإن حزب النهضة لديه الكثير ليخسره أكثر من أي وقت مضى. هذا لا يعني أن قيادتها ستقوض هذه الانتخابات المهمة من خلال السماح لمرشحي الأحزاب السياسية الأخرى بالخروج عن السيطرة. يعد الحفاظ على التشويق جزءًا من اللعبة في كل ديمقراطية، ولكن عاجلاً أم آجلاً يجب على النهضة تحديد خيارها لأن تسلسل الانتخابات قد يضع البطاقات بشكل مختلف في الوقت المناسب.

يمكن لعوامل إضافية، بما في ذلك التأثير الإيديولوجي والشخصي والإعلامي والوصول إلى الموارد والعوامل الإقليمية أن تؤثر بشكل أكبر على اختيار الرئيس القادم. على الأرجح سيكون ‹ناعما›: غير مثير للخلاف، غير نشط. ومع ذلك، يجب التفاوض على صفات المرشح مسبقًا، ويمكن أن يكون وضعه خلال فترة ولايته جزءًا من تلك الصفقة.

سيكون هناك مرشحون من المعارضة يمكنهم لعب دور رئيسي بجدية خلال الانتخابات الرئاسية القادمة في نوفمبر. بالتأكيد سوف تؤثر على هيكل التصويت. لكن يجب مراقبة هؤلاء المرشحين المستقلين الذين يمثلون النظام المناهض للأحزاب عن كثب، حيث يبدو أنهم يكسبون المزيد من المجالات وفقًا لاستطلاعات الرأي الأخيرة. هذه الظاهرة تفسح المجال لنظام هجين يمكن أن يلعب فيه المرشحون المستقلون دورًا كبيرًا خلال الشهرين المقبلين.

يمكن أن تكون أزمة الحكم سببًا لقيام جزء كبير من الناخبين بإلغاء الروابط السياسية التقليدية، وقطع طريقهم عن طريق الجدل الحاد، ومتابعة المرشحين غير الحزبيين. قد يكونون أشخاصًا ما زالوا يمثلون آخر عقيدة للثورة في أذهان الناخبين، أو حتى نموذجًا جديدًا للنشاط السياسي: أكثر استجابة وعملية. هذه المجموعات السياسية تنمو على طول الحدود السياسية، ولديها ما يكفي من الموارد والقدرات للتعبئة والتجنيد، وهي تعيد هندسة السياسة بطرح سؤال أساسي: لماذا يجب أن تكون لدينا أي توقعات غير واقعية؟

في الواقع، فإن حماية العملية الديمقراطية أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الروابط الاجتماعية السياسية التي تخلق كل قوة دفع انتخابية. بغض النظر عن مدى صعوبة السياق الأمني والاقتصادي بحلول نهاية هذا العام، فإن علامة جيدة من الرئيس المنتهية ولايته ستكون رفع حالة الطوارئ خلال فترة الانتخابات.

المصدر:

-HAYKEL BEN MAHFOUDH, Tunisia 2019's Elections: Is It Time to Negotiate or to Rehabilitate Democracy? , JUNE 12, 2019, https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/tunisia-2019-s-elections-is-it-time-to-negotiate-or-to-rehabilitate-democracy.

«المثلث الاستراتيجي» المتغير باستمرار بين روسيا والصين والولايات المتحدة

ببقلم : يوجين تشوسوفسكي
ترجمة : رؤى خليل سعيد

- إن روسيا والصين في طريقهما لزيادة العلاقات عبر المجالات الاقتصادية والطاقة والأمنية، لكن هذا المسار لم يتم تحديده على الإطلاق.
- سوف تتشكل العلاقة المتطورة بين روسيا والصين بطبيعتها من خلال روابط كل دولة بالولايات المتحدة والتنافس معها كجزء من «مثلث استراتيجي» للعلاقات.
- مع ارتفاع الصين من حيث قوتها الاقتصادية والعسكرية النسبية، يمكن أن تسعى روسيا والولايات المتحدة في نهاية المطاف إلى تقارب استراتيجي لتقييد صعود بكين.

ومع ذلك، فإن أي تحالف بين الولايات المتحدة وروسيا سوف يقتصر على مصالح مشتركة محددة ويمكن أن يتحول في النهاية مرة أخرى مع الظروف الجيوسياسية السائدة.
إن الحرب التجارية الأمريكية مع الصين ومواجهة واشنطن الطويلة مع روسيا - حول الأمور من إيران إلى فنزويلا إلى الحد من التسلح - تدفع بشكل متزايد موسكو وبكين نحو بعضهما البعض. يحضر الرئيس الصيني شي جين بينغ منتدى سان بطرسبرغ الاقتصادي الدولي يومي ٦ و ٧ يونيو، ولكن ليس قبل لقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في موسكو في وقت سابق من الأسبوع. وقعت الصين وروسيا على اتفاقيات اقتصادية تمتد من كل شيء من شبكات 5G إلى بناء محطات الطاقة الكهرومائية إلى إنشاء صندوق مشترك للبحث والابتكار التكنولوجي. وتأتي هذه الصفقات في أعقاب رغبة موسكو المعلنة مؤخرًا للتعاون مع الصين في طريق البحر الشمالي في القطب الشمالي كجزء من مبادرة طريق الحرير البحري في بكين، في حين أن خط أنابيب Power of Siberia الضخم يكمل المرحلة الأخيرة من البناء ومن المقرر أن يبدأ ضخه كميات أكبر من الغاز الطبيعي الروسي إلى الصين بحلول نهاية هذا العام.
هذه التطورات هي ببساطة الأحدث في اتجاه أوسع من تقوية روسيا والصين للعلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية. تثير هذه التطورات مسألة مدى عمق المواءمة بين روسيا والصين، وإلى أي مدى تتشكل علاقتهما في معارضة مباشرة للولايات المتحدة ومنافستها. للبدء في الإجابة على هذا السؤال، من المهم أولاً وضعه في السياق الاستراتيجي المناسب، ثم النظر في كيفية تطور العلاقات بين روسيا والصين والولايات المتحدة في هذا السياق. يشير القيام بذلك إلى العديد من القيود أكثر من الفرص في الارتفاع المستمر للعلاقة بين روسيا والصين، والتي ستشكلها الولايات المتحدة بشدة.

تطور ما بعد الحرب من «المثلث الاستراتيجي»

تميزت نهاية الحرب العالمية الثانية بظهور الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كقوتين عالميتين رئيسيتين، مع الإشارة أيضًا إلى تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩. وكان هذا التطور إيذانًا بعلاقة «مثلث استراتيجي» متأصلة بين الدول الثلاث، وهذا يعني أن العلاقات بين أي من

هذه القوى ستشكل بالضرورة وتتشكل من خلال المصالح الاستراتيجية للقوة الثالثة. تشمل هذه المصالح الإستراتيجية تحييد السيطرة على أطرافها والسيطرة عليها، بينما تتجه نحو الخارج ودفع رؤيتها الخاصة بالنظام العالمي، وتنتج تناقضات متأصلة وتؤدي إلى ما يسمى بالمنافسة القوية الكبرى بينهما.

في السنوات الأولى من فترة ما بعد الحرب، كانت الصين أضعف القوى الثلاث من الناحية الاقتصادية والعسكرية. ومع ذلك، في عهد ماو تسي تونغ، تمكنت الصين من استخدام حجمها وثقلها السياسي والدبلوماسي للحفاظ على الاستقلال والتوازن بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. في السنوات الأولى للجمهورية الشعبية، انضمت بكين إلى الاتحاد السوفيتي، ويعزى ذلك جزئيًا إلى أيديولوجيتها الشيوعية المشتركة ولكن بنفس القدر من الأهمية بسبب اهتمامها المشترك بمنافسة القوة والنفوذ الأمريكيين. ومع ذلك، أصبح هذا المواءمة على الفور شبه متوترة حول قضايا مثل الحرب الكورية، والنزاعات الحدودية والخلافة من جوزيف ستالين إلى نيكيتا خروتشوف، مع اتباع السياسات الأخيرة مثل «التعايش السلمي» مع الولايات المتحدة التي اعتبرها ماو خطرة على مصالح الصين .

أدت هذه الاختلافات في نهاية المطاف إلى الانقسام الصيني السوفيتي، والذي مهد بدوره الطريق لتقارب استراتيجي بين الولايات المتحدة والصين ابتداء من أوائل سبعينيات القرن الماضي، حيث كان للبلدين مصلحة في الحد من قوة الاتحاد السوفيتي ونفوذه. لكن التقارب بين الولايات المتحدة والصين أثبت أيضًا أن له حدوده بمجرد تقييد القوة السوفيتية فعليًا وبدأ الضعف في الثمانينات.

عززت نهاية الحرب الباردة مرحلة جديدة في المثلث الاستراتيجي من خلال تهميش الاتحاد السوفياتي (روسيا الآن) بشكل فعال كلاعب عالمي. أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى العالمية الوحيدة، في حين دخلت الصين فترة من الصعود الاقتصادي والجيوسياسي. على الرغم من أن روسيا عانت من اضطرابات داخلية وضعفت توقعاتها للقوة العالمية إلى حد كبير، إلا أنها لم تتم إزالتها بالكامل كقوة إقليمية، كما يتضح من ظهور كومنولث الدول المستقلة واستمرار مشاركتها في السياسة والسياسة الأمنية السوفيتية السابقة. أعادت هذه التطورات إعادة تقويم ديناميكيات القوة بين الدول الثلاث، حيث وسعت الولايات المتحدة توقعاتها للطاقة على الصعيد العالمي، في حين بدأت الصين وروسيا في تحسين العلاقات الثنائية مع الصعود السابق وبدأت الأخيرة في الانتعاش بعد تسعينيات الفوضى. وضع صعود الصين كقوة عالمية في منافسة أكبر مع الولايات المتحدة بشأن مجموعة واسعة من القضايا، من النزاعات التجارية إلى بحر الصين الجنوبي إلى مبادرة الحزام والطريق. وفي الوقت نفسه، فإن عودة روسيا الإقليمية في الفترة من منتصف إلى أواخر عام ٢٠٠٠ على خلفية ارتفاع أسعار الطاقة العالمية وتوطيد سياسي محلي من قبل فلاديمير بوتين قد جعلها في خلاف أكبر مع الولايات المتحدة والغرب، وبلغت ذروتها في حرب روسيا وجورجيا عام ٢٠٠٨ وانتفاضة يوروميدان ٢٠١٤ في أوكرانيا وتؤدي إلى مواجهة بين موسكو والغرب.

حدود محاذاة روسيا والصين

في هذه المرحلة، تظل الولايات المتحدة أقوى قوة عالمية، لكن الصين وروسيا يواجهان موقعًا متزايدًا - سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية - بطرق مختلفة. دفعت التوترات الأمريكية مع الصين ومواجهتها مع روسيا موسكو وبكين إلى توحيد صفوفهما لإعادة ضبط المثلث الاستراتيجي مرة أخرى. قامت روسيا والصين في السنوات الأخيرة بتوسيع العلاقات الاقتصادية والتنسيق السياسي، ومستوى التعاون العسكري بينهما على أعلى مستوى منذ نهاية الحرب الباردة.

ومع ذلك، فإن هذا التعاون المتزايد بين روسيا والصين ينطوي على تحديات وقيود. في حين أن العلاقات الاقتصادية بين روسيا والصين نمت بالفعل بشكل كبير من الناحية النسبية - حيث شهدت نمواً مزدوج الرقم كل عام منذ عام ٢٠١١ - فهي لا تزال محدودة للغاية من حيث القيمة المطلقة. وعلى الرغم من النزاع التجاري الأخير بين الولايات المتحدة والصين، إلا أن إجمالي التجارة بين الولايات المتحدة والصين (٧٣٧ مليار دولار في عام ٢٠١٨) لا يزال أعلى بكثير من إجمالي التجارة بين روسيا والصين (١٠٨ مليار دولار).

كما تم نقل قيود العلاقات الاقتصادية بين روسيا والصين في زياراتي الأخيرة لكلا البلدين. على سبيل المثال، قال صحفي في إحدى الصحف التجارية الرائدة في موسكو إن الصين لا تعتبر شريكًا رئيسيًا لروسيا، مضيفًا أن الكثير من الصفقات الاقتصادية الكبيرة التي اتفق عليها البلدان على عدم الخروج، مع وجود روابط اقتصادية كبيرة معظمها يقتصر على قطاع الطاقة. وعلى نفس المنوال، قال رجل أعمال من سانت بطرسبرغ إنه لا يوجد الكثير من النشاط الاقتصادي بين روسيا والصين إلى جانب الطاقة والمواد الخام، مدعيًا

أن ٥ إلى ١٠ في المائة فقط من الصفقات الموقعة سابقًا بين البلدين في سان بطرسبرج الاقتصادية منتدى يتحقق فعلا - وهذا هو الشيء نفسه صحيح للمنتدى الاقتصادي الشرقي في فلاديفوستوك. في الواقع، تشير المعلومات الواردة من وزارة تنمية الشرق الأقصى الروسي إلى أن أقل من نصف المشاريع ذات الأولوية في المنطقة تدخل مرحلة التنفيذ، مما يجعل الاتفاقات المعلنة في منتدى سان بطرسبرغ هذا الأسبوع مؤشراً أقل أهمية على الروابط من مؤشر نتائج ملموسة سوف ينتجونها أو لن ينتجوها.

تعتبر النظرة العامة للصين داخل روسيا إيجابية، ولكن عندما يتعلق الأمر بالمسألة المحددة المتمثلة في نهوض الصين كقوة عالمية، تظهر صورة مختلفة.

وأثيرت شكوك مماثلة بشأن التعاون الأمني بين روسيا والصين. على سبيل المثال، لم تدعم الصين مطالبة روسيا بالسيادة على شبه جزيرة القرم، وترى بكين عمومًا أن الانتشار العسكري الروسي في الخارج يشك في ذلك. في حين أن العلاقات الأمنية قد نمت بالفعل بين روسيا والصين في السنوات الأخيرة، فإن مثل هذه المخاوف يمكن أن تفسر سبب قصر تعاونهما إلى حد كبير على التدريبات العسكرية المشتركة ومبيعات الأسلحة الروسية، التي قلصت الأخيرة بسبب التقدم الصيني في تكنولوجيا الأسلحة وتصنيعها.

بشكل عام، من المهم اعتبار أن الرأي العام للصين داخل روسيا إيجابي، لا سيما مقارنة بالولايات المتحدة: فقد أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز ليفادا المستقل في نهاية عام ٢٠١٨ أن ٧٥ بالمائة من المستطلعين رأوا الصين في ضوء إيجابي، في حين أن ٥٤ في المئة ينظرون للولايات المتحدة سلبا. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بمسألة صعود الصين كقوة محددة، تظهر صورة مختلفة. ما يقرب من ٦٠ في المئة من الروس الذين يعيشون في شرق سيبيريا الذين شملهم الاستطلاع في دراسة أخرى يعتبرون صعود الصين بمثابة تهديد لمصالح روسيا.

هذا الانقسام مهم عند النظر في المستوى العام للعلاقات التعاونية بين روسيا والصين والشعور العميق بالقلق وعدم الثقة الذي يكمن تحت السطح. وكما قال أحد المحللين في مركز أبحاث تابع للحكومة في روسيا، فإن الصين لا تتحدى النموذج السياسي لروسيا بالطريقة التي يفعل بها الغرب فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن الصين تتحدى بقاء روسيا بطريقة الغرب لا. تحدث روسي آخر يعمل في قطاع التكنولوجيا في بكين (والذي كان يعمل سابقًا في مكاتب Huawei في موسكو) عن محادثة مع أستاذ سابق في جامعة محترمة في موسكو قال فيها إن هناك اتفاقية سرية مع بكين تحصل عليها الصين قطعة صغيرة من الأراضي الروسية كل عام. هذه الانطباعات قصصية بالطبع. ومع ذلك، تُظهر هذه الأنواع من تصورات التآمر بين الروس المتعلمين في القطاعين الخاص والتعليمي أن هناك مخاوف عميقة بشأن نهوض الصين على المستوى الاجتماعي وإشارة إلى التراجع المحتمل الذي قد يواجهه

> قال دبلوماسي روسي متقاعد في موسكو صراحة إنه لا يثق في الصينيين، ولاحظ أن هناك جواسيس صينيين يعملون في روسيا أكثر من جواسيس غربيين. في غضون ذلك، أشار خبير صيني في السياسة الخارجية إلى أنه في الوقت الذي تشعر فيه بكين بالحاجة إلى التعاون مع موسكو في بعض القضايا مثل التجارة، فإن دعم الصين لروسيا يذهب إلى حد بعيد في المسائل الأمنية، مثل النزاع في أوكرانيا.

تعزيز العلاقات بين روسيا والصين على المستوى السياسي.

أتطلع قدما

إذن، ما الذي يعنيه كل هذا للعلاقات الروسية الصينية؟ شهدت العلاقات بين موسكو وبكين مسارًا تصاعديًا في السنوات الأخيرة، وكانت روسيا والصين حريصة حتى الآن على التقليل من شأن خلافاتهما مع التأكيد على الفرص المشتركة لتعاونهما. ومع ذلك، من وجهة نظر المثلث الاستراتيجي، يمكن استنتاج أنه مع استمرار الصين في النمو كقوة اقتصادية وعسكرية، من المرجح أن تزداد التوترات بين روسيا والصين وتقوض مسار التعاون الذي يسلكه البلدان حالياً. وهكذا، في حين أن المشاركة الاقتصادية الصينية المتزايدة في مناطق مثل القطب الشمالي وشرق سيبيريا وآسيا الوسطى يمكن أن تنتج فوائد اقتصادية لروسيا في الوقت الحالي، فإن هذه المشاركة في مرحلة معينة يمكن أن تشكل تهديدًا استراتيجيًا مباشرًا أكثر لموسكو، سواء في شكل زيادة السيطرة الصينية على البنية التحتية الرئيسية

وممـــرات الشـــحن، مع وصول أكبـــر إلى المناطـــق النائية في روســـيا أو تغلب على روســـيا من الناحيـــة الاقتصادية والديموغرافية.

خريطـــة للطرق البحريـــة في القطب الشـــمالي، والتي تبين الحـــدود الدنيا الماضية للجليد البحري في القطب الشـــمالي والحدود الدنيا النموذجية المستقبلية في السنة.

كانت الصين حريصة على التقليل من شـــأن أي فكرة مفادها أن نهوضها يمثل تهديدًا لروســـيا، وكان يتم التأكيد لي كثيرًا في الصين على أن بكين تريد التعايش الســـلمي مع جيرانها. ومع ذلك، كما يكتب هنري كيسنجر: «يعتمد الاستراتيجيون على نوايا الخصم المفترض فقط إلى حد محدود. للنوايا قابلة للتغيير. وجوهر السيادة هو الحق في اتخاذ قرارات لا تخضع لســـلطة أخرى. وبالتالي فإن التهديـــد القائم على القدرات لا ينفصل عن علاقات الدول ذات السيادة «. هذا يعني أنه يجب الحكـــم على الصيـــن، مثلها مثل القوى الأخـــرى، من خلال قدراتهـــا بدلاً من نواياها الحالية عندما يتعلق الأمر بســـلطة الإسقاط.

مـــن الواضح أن هذه القـــدرات كانت مصدر قلـــق للولايات المتحدة، لكنها قد تكون أكثر إثارة للقلق بالنســـبة لروســـيا - التي تضم عُشر ســـكان الصين (١٤٧ مليون نسمة مقابل ١,٤ مليـــار دولار) والاقتصاد الذي يمثل عُشـــر ســـكانها. حجم (١,٦) تريليـــون دولار مقابل ١٢,٢ تريليون دولار) في حين تقاســـم الحدود الطويلة والمباشرة مع الصين. هنا تأتي المخاوف الروســـية من التوســـع الصيني. في حين أن البلديـــن تمكنا من إدارة وتخفيف التوترات بشـــأن مثل هذه الأمور، في الوقـــت الحالي على الأقل، من المرجح أن تزداد القضايا الأساســـية إثارة للجدل. من المحتمل أن تزيد الصين من مشاركتها الاقتصادية والسياسية والأمنية (المحتملة) في المناطق التي تهم روســـيا - مـــع وجود علامات على حدوث ذلـــك بالفعل في المناطق الحدودية بالقرب من طاجيكســـتان وأفغانستان.

لهذا الســـبب، قد يكـــون هناك مجال أمام روســـيا والولايات المتحدة لإيجاد أرضية مشـــتركة حول قضايا انتقائية، والتي بدورها يمكـــن أن تمهد الطريق للولايات المتحدة وروســـيا لمتابعـــة تقارب خاص بهم للحد من قـــوة الصين. ولكن مثل التواصل بين الولايات المتحدة والصين في السبعينيات، فإن هذا الجهد سيكون محدودًا حتى مع استمرار المنافسة الأعمق. وبالتالي، فإن المواءمة المتنامية بين روســـيا والصين هي جزء من ديناميكية منافســـة عالمية قوية للسلطة، مع مزيد من التحولات في المثلث الاســـتراتيجي لا محالة في السنوات

المصدر:

Eugene Chausovsky, The Ever-Shifting ‹Strategic Triangle› Between Russia, China and the U.S., On Geopolitics, Jun 7, 2019, https://worldview.stratfor.com/article/ever-shifting-strategic-triangle-between-russia-china-and-us.

اتهام فريق ترامب بعدم تعيين مستشار للسودان

بقلم : روبي جرامر، جوستين لينش
ترجمة : هبة علي حسين

من المتوقع أن يعالج الدبلوماسي الأمريكي السابق دونالد بوث المأزق الدامي بين الجيش والمتظاهرين بينما يحذر المسؤولون الأمريكيون من تصاعد العنف.
في الوقت الذي تتأرجح فيه السودان على شفا العنف على نطاق واسع، تستعد إدارة ترامب لستبعاد دبلوماسي سابق من التقاعد للمساعدة في صياغة السياسة الأمريكية لدولة تتفكك بسرعة منذ الإطاحة بحاكمها القديم منذ شهرين.

من المتوقع أن ينضم دونالد بوث، السفير السابق المخضرم الذي يتمتع بخبرة واسعة في أفريقيا، إلى وزارة الخارجية، حسبما قال مسؤولون حاليون وسابقون، ليكون كبير المستشارين لكبير دبلوماسي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن إفريقيا.
يأتي التعيين في الوقت الذي تواجه فيه إدارة ترامب دعوات متزايدة لتكثيف جهودها لتحقيق الاستقرار في السودان. يتهم النقاد واشنطن بأنها في عداد المفقودين في حين أن دول الخليج الفارسي القوية، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، قد اضطلعت بدور أكبر وراء الكواليس في الحكومة الانتقالية في شرق أفريقيا.
وقال كاميرون هدسون، وهو مسؤول سابق بوزارة الخارجية ومسؤول في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، كان يعمل في السودان: ‹أي شخص يهتم بهذا البلد قد أدرك أن هذه الحركة الاحتجاجية كانت مختلفة اختلافًا جذريًا›. ‹يجب أن نتوقع هذا، يجب أن نتوقع هذا. الحقيقة هي أنه لم يكن لدينا إستراتيجية في مكانها، ولم يكن لدينا أفراد في المكان ... هو أمر مقلق حقًا ›.
قال أحد المسؤولين الأمريكيين المشاركين في المداولات، الذي تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته: ‹ليست هناك قيادة في هذه القضية في الولاية أو البيت الأبيض›. يحذر مسؤولو وخبراء الأمم المتحدة من أن البلاد قد تواجه فظائع جماعية دون صوت قوي من الولايات المتحدة ودعم دولي للانتقال السلمي إلى الحكم المدني.
حذر أحد كبار مسؤولي الأمم المتحدة من ‹خطر زيادة الفظائع وخطر الانهيار التام الذي قد يؤدي إلى حرب أهلية في شوارع الخرطوم›. إذا تفكك الوضع الأمني في السودان، فقد يصبح ‹أكثر تعقيدًا› وقد وقال المسؤول إن إمكانية تحوله إلى ‹أكبر أزمة إنسانية في العالم›.
بعد أشهر من الاحتجاجات الواسعة، تم الإطاحة بالرئيس

السوداني عمر البشير في انقلاب عسكري في أبريل. رفض المجلس العسكري الانتقالي الذي استلم مهامه تلبية نداءات المتظاهرين وأعضاء المجتمع الدولي لتسليم الحكم المدني، مما أدى إلى اتخاذ إجراءات صارمة قاتلة وتزايد الخلافات بين الفصائل المختلفة في قوات الأمن القوية في البلاد - الجيش السوداني ومجموعة شبه عسكرية. تسمى قوات الدعم السريع - والتي يمكن أن تزعزع استقرار البلاد أكثر.

يشعر منتقدو سياسة إدارة ترامب بالأسى لأن منصب المبعوث الخاص للسودان وجنوب السودان بوزارة الخارجية قد ظل فارغًا منذ عام ٢٠١٧، عندما تولى ترامب منصبه واستقال بوث من منصبه. بعث السناتور كوري بوكر من نيوجيرسي، وهو مرشح ديمقراطي للرئاسة وعضو لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، رسالة في ٧ يونيو إلى وزير الخارجية مايك بومبو يحثه فيها على شغل هذا المنصب ‹في أسرع وقت ممكن›.

في رسالته، التي حصلت عليها مجلة فورين بوليسي، دفع بوكر أيضًا بومبو إلى تعيين سفير متقاعد مؤقتًا لقيادة السفارة في الخرطوم ‹حتى يتم حل الأزمة السياسية›. ستيفن كوتسيس، وهو دبلوماسي مهني منخفض المستوى.

‹لقد حان الوقت لوجه جديد في سفارة الولايات المتحدة في الخرطوم، ويمكن للسفير المتقاعد أن يلعب دورًا حيويًا›.

بوث هو دبلوماسي مخضرم شغل منصب سفير في ليبيريا وزامبيا وإثيوبيا. شغل منصب المبعوث الخاص للسودان وجنوب السودان من عام ٢٠١٣ إلى أوائل عام ٢٠١٧. ومن المتوقع أن يكون مستشارًا كبيرًا لناجي، مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية، وفقًا لأربعة مسؤولين حاليين وسابقين. يسافر ناجي إلى السودان خلال جولة طويلة في إفريقيا من ١٢ إلى ٢٣ يونيو، حيث سيلتقي بأعضاء المجلس العسكري الانتقالي والمعارضة.

قلق هدسون، المسؤول السابق، وهو الآن زميل أقدم غير مقيم في المجلس الأطلسي، من أن التعيينات الجديدة ليست كافية للتعويض عن غياب الاستراتيجية الأمريكية بشأن السودان. وقال ‹إننا نفعل الشيء نفسه في الأساس الذي يفعله السودانيون، وهو رد فعل تكتيكي للغاية على الأحداث اليومية على الأرض، ونحن لا نسترشد باستراتيجية›. ‹هذا يجعل من الصعب توقع الكثير من النجاح من المبعوث أو كبير المستشارين.›

رفضت وزارة الخارجية التعليق على هذه القصة، لكنها شددت مرارًا وتكرارًا على ضرورة انتقال السودان إلى حكومة ديمقراطية بقيادة مدنية وأدان العنف ضد المحتجين.

اندلعت أعمال العنف في شوارع الخرطوم الأسبوع الماضي عندما هاجم جنود من قوات الدعم السريع - وهي مجموعة متهمة بارتكاب جرائم حرب وحشية، بما في ذلك الإبادة الجماعية في دارفور - المتظاهرين الذين كانوا يقومون باعتصام سلمي في الخرطوم للمطالبة بالحكم المدني في السودان. مات ١٠٠ شخص على الأقل، ولكن بسبب التعتيم على الإنترنت في جميع أنحاء البلاد والهجمات على المستشفيات، لا يزال العدد الحقيقي للضحايا غير معروف.

تعهد الجيش السوداني بالتحقيق في أعمال العنف وقال إن موقع الاعتصام يحتوي على مخدرات وأنشطة غير قانونية أخرى.

على الصعيد الدولي، علق الاتحاد الأفريقي السودان كعضو حتى يسلم الجيش السلطة إلى حكومة مدنية. ومع ذلك، عرقلت روسيا والصين الجهود المبذولة في مجلس الأمن الدولي لتوبيخ الحكومة السودانية في أعقاب أعمال العنف.

في ليلة الاثنين، أشارت الجماعات المدنية المشاركة في الاحتجاجات إلى أنها ستقبل اقتراحًا من رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد بتشكيل حكومة مؤقتة مشتركة بين المدنيين والعسكريين، مع تناوب القيادة بين الاثنين، الأمر الذي قد يخفف التوترات ولكنه يؤمن أيضًا للجيش. السيطرة في أي حكومة دائمة جديدة.

ويخشى آخرون أن تشعل الفصائل في قوات الأمن المزيد من العنف. وقال مسؤول البارز في الأمم المتحدة: ‹حتى الآن لا توجد توترات واضحة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع›. ‹لكن في اللحظة التي تطلق فيها القوات المسلحة وقوات الدعم السريع النار على بعضها البعض، [يمكن] أن تتجول وتنهب وتقتل أي شخص›.

يعتقد بعض النشطاء في الخرطوم أن قوات الأمن تحاول طعن المتظاهرين لبدء المزيد من الاشتباكات. تحذر جمعية المهنيين السودانيين، وهي مجموعة تساعد في تنظيم الاحتجاجات التي بدأت في ديسمبر ٢٠١٨، المدنيين من حمل السلاح أو الأسلحة المتبقية في الشوارع. يخبر مسؤولو الأمم المتحدة وناشطوها السياسة الخارجية بأنهم يخشون أن تكون حيلة من قبل قوات الأمن هي استفزاز المتظاهرين لأخذ الأسلحة، وبالتالي تبرير المزيد من الإجراءات الصارمة.

أدى الإضراب العام على مستوى البلاد الذي أعلنته جمعية المهنيين السودانيين إلى توقف الخرطوم عن العمل. معظم المتاجر والشركات مغلقة بسبب الإضراب، والطرق المزدحمة عادةً بها حركة مرور قليلة في جميع أنحاء المدينة. من بين المؤشرات الرئيسية على نجاح الإضراب العام ما إذا كانت

ستنفذ خارج الخرطوم، لكن إغلاق الإنترنت شبه الكامل في جميع أنحاء البلاد جعل التواصل والتنسيق صعباً على الجمعية وجماعات المعارضة الأخرى التي تنظم الاحتجاجات.

قال شخصان في السودان كانا قد تمكنا من الوصول إلى الإنترنت خلال فترة انقطاع الخدمة السابقة لـ فورين بوليسي، إن صلاتهما قد تم قطعها، وهي علامة على أن قوات الأمن تشدد تعتيم الإنترنت.

فرضت قوات الدعم السريع، برئاسة محمد حمدان دجالو، والمعروفة باسم ‹هيميت، والمكونة من الجنود في المقام الأول من دارفور والمناطق القبلية المجاورة، حصارًا فعالًا على الخرطوم. في الليل، يقوم المدنيون بإنشاء حواجز على الطرق مصنوعة من الإطارات المحترقة والأشجار المقطوعة والطوب لمنع حركة قوات الأمن.

وقال مصدر في شرق السودان إن قوات الدعم السريع تعزز جهودها في التجنيد في مسقط رأسه. كما وردت أنباء عن اشتباكات قبلية في شرق السودان، يخشى الخبراء أن تزيد من عدم الاستقرار في السودان.

قال أليكس دي وال، خبير سوداني ومدير مؤسسة السلام العالمي، إنه وضع ‹مخيف للغاية›.

كل من الخبراء ومسؤولي الولايات المتحدة والأمم المتحدة غير متأكدين من كيفية سحب السودان من حافة الانهيار. في قلب تلك المناقشات، كيفية التعامل مع هيميت، الذي قارنه بعض الخبراء بأمراء الحرب.

وهيميت الذي تربطه علاقات وثيقة بالسعودية عضو في المجلس العسكري الانتقالي وهو الهيئة الحكومية المؤقتة التي تقول إنها تقود البلاد نحو الحكم المدني لكنها لم تتنازل بعد عن أي سلطة. يبدو أن قوات الدعم السريع تعمل بشكل مستقل عن الجيش المحترف في البلاد.

وقال دي وال: ‹إن نوع العنف الذي ترتكبه قواته لا يشبه أي شيء تم في الخرطوم من قبل›. ‹لا يمكنني رؤية صيغة واضحة لوضعه تحت السيطرة›.

يعتقد البعض أنه حتى إذا تمت إزالة هيميتي من الطغمة العسكرية التي تقود السودان، فسوف يحتفظ بسلطة كبيرة. وقالت سوزان ستيجانت، رئيسة برنامج أفريقيا بمعهد السلام بالولايات المتحدة: ‹لن يختفي رتبته وملفه بالكامل حتى لو أخرج من [المجلس العسكري الانتقالي]›. ‹ليس من الواضح أن الناس يفكرون في ذلك.›

المصدر:

- ROBBIE GRAMER, JUSTIN LYNCH, Accused of Inaction, Trump Team Set to Appoint Sudan Advisor, JUNE 10, 2019, https://foreignpolicy.com/201910/06//accused-of-indifference-trump-team-set-to-appoint-sudan-advisor-khartoum-violence-protests-east-africa-diplomacy-state-department/

الجغرافيا السياسية لسوناتراك:
تاريخ متشابك مع تاريخ الجزائر

تقدير موقف سترتفور
ترجمة : رؤى خليل سعيد

• كانت سوناتراك، شركة النفط الجزائرية الحكومية، نتاج دفعة وطنية في الستينيات، حيث سعت الجزائر ما بعد الاستعمار لإدخال مزيد من الاستقلال عن فرنسا، وبالتالي أي قوة أجنبية أخرى.
• بصفتها بوابة حماية الممتلكات الجزائرية الهيدروكربونية، تعمل سوناتراك كمصدر رئيسي للإيجارات الاقتصادية للجزائر، ولهذا السبب بقيت سلطتها على حالها إلى حد كبير وسط الانكماش الاقتصادي، والتقلبات السياسية وجهود التحرير خلال العقود الماضية.
• اليوم، لا تزال سوناطراك قوة دافعة وراء صنع السياسات في الجزائر ولديها موافقة فعالة على أي تغييرات في قوانين الطاقة في البلاد.

وبالتالي، بصرف النظر عن الحكومة الجزائرية المقبلة، فإن المصالح المتنافسة للنخبة السياسية، إلى جانب التأثير السياسي الراسخ من جانب سوناتراك والنداء الوطني، سوف تحد من نطاق الإصلاحات لتحرير صناعة النفط والغاز في الجزائر.

لطالما وُصفت الجزائر بأنها بلد يدير نظامه السياسي إدارة شديدة من قبل مجموعات المصالح المتنافسة. تقع في قلب هذا النظام شركة الطاقة الحكومية سوناتراك - شريان الحياة لقطاع النفط والغاز في الجزائر، والذي يمثل ٤٠ في المائة من عائدات الحكومة وأكثر من ٩٥ في المائة من صادراتها. مثل العديد من شركات النفط الوطنية التي لها تاريخ طويل ودور سياسي كبير، فقد وصفت سوناطراك بأنها دولة داخل الدولة بسبب نفوذها السياسي الراسخ والسيطرة على شبكات المحسوبية التي تعتمد عليها حكومتها للحصول على إيرادات.

تطور قطاع الهيدروكربون في الجزائر متشابك بعمق مع تاريخ البلاد السياسي بعد الاستعمار. والعديد من الأحداث التي شكلت ماضيها تستمر في تشكيل مستقبلها. لذلك، فإن فهم هذا التاريخ - ودور سوناتراك داخلها - أمر أساسي لفهم إلى أي درجة يمكن إجراء أي إصلاحات مستقبلية لهيكل قطاع المحروقات الجزائري بعد إقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من منصبه منذ فترة طويلة.

قطاع الطاقة الناشئ في الجزائر

كما هو الحال مع أكثر القضايا السياسية تعقيدًا في الجزائر، تعود المشكلات الحالية التي يعاني منها اقتصاد البلاد وقطاع الهيدروكربون إلى الجزائر المستعمرة الفرنسية. خلال النصف الأول من القرن العشرين، سيطرت على صناعة النفط العالمية شركات من الولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة. وفي الوقت نفسه، لم يكن لدى قارة أوروبا سوى موارد طبيعية قليلة - مما أجبر فرنسا على الاعتماد على الولايات المتحدة والشرق الأوسط في النهاية للحصول على النفط. هذا النقص في أمن الطاقة دفع في النهاية باريس إلى إنشاء شركة Compagnie Francaise des Petroles CFP)) في عام ١٩٢٤، والتي ستصبح شركة توتال الكبرى اليوم.

سعت فرنسا لإيجاد بدائل، خاصة بين ممتلكاتها الاستعمارية. وعلى الرغم من أنه تم اكتشاف كميات ضئيلة من النفط في

شـمال الجزائر في ذلك الوقت، بحلول العشرينات من القرن الماضـي، كان يعتقـد أن الصحراء الشاسـعة كانت موطنا لقـدرات هيدروكربونية كبيـرة. في الوقت نفسـه، اندلعت حرب الجزائر من أجل الاسـتقلال. لضمان حماية مصالحها في مجال النفط والغاز بغض النظر عن علاقتها المسـتقبلية بالجزائر، قطعت فرنسـا النصف الصحـراوي من الجزائر (حيث كان حقلا حاسي مسعود وحاسـي الرمل) وأعادتهما مع بقية ممتلكاتهما الصحراوية.، وإنشاء المنظمة المشتركة للمناطـق الصحراوية (OCRS) في عام ١٩٥٧. في القيام بذلك، تأمل فرنسـا أن تقتصر الجزائر مستقلة محتملة على سـاحل البحر الأبيض المتوسـط وليس الصحـراء. اتخذت فرنسـا أيضًا خطوات لحماية احتكارهـا لإنتاج النفط والغاز في الجزائر من خلال اعتماد قانون النفط الصحراوي في عام ١٩٥٨.

خلال المفاوضات التي أدت إلى استقلال الجزائـر، كان أحد الأهداف الرئيسـية لفرنسـا هو مواصلة حمايـة إمداداتها النفطية. واتفاقـات إيفيان لعام ١٩٦٢ - الهدنة التي أنهت الحرب بين فرنسـا والجزائر - فعلت ذلك بالضبط. في مقابل اسـتقلالها، وعدت الجزائر بالاعتراف بجميع شـروط امتيازات فرنسـا للنفط والغاز. لقد كانت نعمـة لباريس، لكنها تركـت الحكومـة الجزائرية الناشـئة هزة سـيئة نسـبيًا. وفقًا للشروط التي وضعتها فرنسـا في الاتفاقية، انتهى الأمر بالجزائر إلى أقل بكثير في الإيجارات النفطية مقارنةً مع المنتجين الرئيسيين الآخرين في الشرق الأوسط - وهي حقيقة أن الجزائر ما بعد الاستعمار سـتبدأ في التصحيح بسرعة من خلال السياسات القومية المتزايدة....

صعود سوناطراك

بعد عـام واحد فقط مـن حصولها على اسـتقلالها في عام ١٩٦٢، أنشـأت الجزائر شركة Sonatrach، وهي شركة نفط حكومية تدير وظيفتها الأولى بناء خط أنابيب رئيسي لنقل وتسـويق المحروقات في البلاد. بعد ذلك بعامين، تفاوضت الجزائر وفرنسـا خلفًـا لاتفاقيات إيفيان التـي أعادت تأكيد قانـون البترول الصحراوي عمومًا. لكـن هذه المرة، انتهى الأمر بحصول شركة Sonatrach على ٥٠٪ من أسهم SN REPAL التي ورثتها الجزائر عن حكومتها الاسـتعمارية الفرنسـية. بالنسبة لباريس، كانت مكاسـب سوناتراك أول علامـة على أن قبضتها على قطـاع الطاقة الجزائري كانت ضعيفـة، بغض النظر عن الاتفاقـات المبرمة على الورق - وهو الخوف الذي سـيتم تأكيده بعد ست سنوات فقط عندما تفقد باريس جميـع مقتنياتها من المواد الهيدروكربونية في البلاد.

اسـتولى هواري بومدين على السـلطة في عام ١٩٦٥ بعد تنظيـم انقلاب غير دموي. على الفـور تقريبًا، اتخذ الزعيم الجديد الاستبدادية لقطاع الطاقة في الجزائر. في عام ١٩٦٧، قام بتأميم جميع ممتلكات النفط والغاز غير الفرنسـية تقريبًا ومنحها لشركة Sonatrach، قبل تأميم صناعة المحروقات بالكامل فـي الجزائر في عام ١٩٧١ - حيث حصل على ٥١ بالمائة من حصة القطاع أثناء تسليم جميع موارد القطاع إلى Sonatrach.

بعد الحرب العالمية الثانية، أنشأت باريس مكتبًا تشريعيًا للإشراف على البحث في قطاع الهيدروكربونات في أقاليمها، يُطلق عليه مكتب de Recherche de Petrole (BRP)). لدعم هذه الجهود، أنشأ BRP والحكومة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر شركة نفط وطنية في عام ١٩٤٥ ليتم التحكم فيها بشكل مشترك من قبل كيانين ثم أبرمت شركة SN REPAL اتفاقات مع CFP للتنقيب، وبلغت ذروتها باكتشاف حقلي الغاز والنفط في حاسي مسعود عام ١٩٥٦ في الجزائر، مما جعل فرنسا منتجًا رئيسيًا للنفط بين عشية وضحاها تقريبًا.

على مدى العقد المقبل، تم تعزيز وضع سوناتراك كدولة داخل الدولة. لقد شرعت الجزائر بالفعل في استراتيجية اقتصادية على الطراز السوفييتي استخدمت الإيجارات النفطية - وكلها ولدتها شـركة سـوناتراك - لتمويل مشـاريع التنمية، التي جعلت الشـركة وشـبكات رعايتها ضرورية بشكل أساسي لجميع الجهات الفاعلة السياسية في الجزائر تقريبًا. ونتيجة لذلك، سرعان ما أصبحت Sonatrach اللاعب الرئيسي في قطاع الطاقة الجزائري - حيث تشرف على إنتاج النفط والغاز في المنبع والبتروكيماويات وتوزيع الوقود وعملية التكرير، فضلاً عن العديد من الوظائف التنظيمية. في ثماني سـنوات فقط، انتقلت سوناتراك من تجربة جزائرية إلى واحدة من أهم منتجي الطاقة في الشرق الأوسط.

الجزائر بعد تأميم النفط

بحلول وقت وفاة بومدين في عام ١٩٧٨، كانت سـوناتراك قد فرضت سيطرتها على قطاع الطاقة الجزائري بأكمله، بما

في ذلك جميع ممتلكات فرنسا المتبقية. ومع ذلك، فإن حجم سوناطراك وامتداده وسلطته أدى أيضًا إلى فساد نظامي وسوء إدارة وعدم كفاءة، إلى حد ما، ما زالوا حتى يومنا هذا. خلال الثمانينيات والتسعينيات، كانت هناك سلسلة من الإصلاحات التي تهدف إلى عكس بعض من قوة سوناطراك كجزء من التحول العام للبلاد نحو اقتصاد السوق، والذي تضمن تحويل الشركات الجزائرية المملوكة للدولة إلى شركات أكثر توجهاً نحو السوق. خلال العقدين القادمين، انتقلت الجزائر من دولة اشتراكية أحادية الحزب تهيمن عليها العلاقات الوثيقة بين سوناتراك وجبهة التحرير الوطني بومدين نحو ولاية متعددة الأحزاب مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة يقودون السياسة.

في غضون ذلك، كانت البلاد تعاني من انخفاض إنتاج النفط الذي توج في النهاية بتدني الأسعار إلى ما دون ١٠ دولارات للبرميل في عام ١٩٨٦. وكانت يائسة من أجل العائدات، أصدرت الجزائر قانونًا للنفط والغاز في ذلك العام، أعاد فتح قطاع الطاقة الأكبر في الجزائر لشركات النفط الدولية (وإن كان بشروط الاستثمار الصعبة). ومع ذلك، بقيت قوة سوناطراك بعيدة عن التغييرات الاقتصادية والسياسية إلى دورها في هذا القطاع ذي الأهمية المالية. في الواقع، تم تعزيز نفوذها بطريقة ما خلال هذه الفترة، حيث أن إصلاحات المحروقات لا تزال تتطلب من الشركات الأجنبية العمل مع سوناتراك - مما يعزز مكانتها كحارس بوابة لقطاع النفط والغاز في الجزائر.

أجبرت أسعار النفط المنخفضة في الجزائر وتدهور الاقتصاد في الثمانينات الجزائر العاصمة على النظر في طرق لفتح اقتصادها بحثًا عن الإغاثة. لكن اختبار البلاد للتحرير - الذي تضمن قانون الهيدروكربون لعام ١٩٨٦ - سرعان ما انطلق. في عام ١٩٨٨، وعدت الحكومة بإجراء انتخابات متعددة الأحزاب ردًا على أعمال الشغب الكبيرة. ولكن بعد مرور أربع سنوات فقط، منع الجيش مثل هذه الانتخابات - وأفسح المجال أمام التسعينيات الكارثية، التي شهدت حربًا أهلية دامت عقدًا من الزمن وبرنامجين مؤلمين لصندوق النقد الدولي.

بوتفليقة الجزائر وكساد سوناتراك

أدى هذا الوقت المظلم إلى زخم جديد للتنمية الاقتصادية والاستقرار من قبل الحكومة الجزائرية، والتي كان بوتفليقة (الذي تولى منصبه عام ١٩٩٩) قادرًا إلى حد كبير على المساعدة في تحقيقه - وإن كان ذلك على خلفية ارتفاع أسعار النفط، والذي ارتفع من متوسط قدره ١٨ دولارًا للبرميل في عام ١٩٩٩ إلى ١١١ دولار في عام ٢٠١١.

في عهد بوتفليقة، كان وضع السياسات والتوجيه الاقتصادي والسياسي للجزائر إلى حد كبير نتاج منافسة بين حفنة من الكيانات التي تشكل «القوة»، بما في ذلك بوتفليقة وحلفاؤه السياسيون، وجبهة التحرير الوطني، ووكالة الاستخبارات الحكومية (المعروفة حسب اختصارها الفرنسي، دائرة الاستعلام والأمن)، الجيش، سوناتراك والعديد من مجموعات المجتمع المدني الأخرى (مثل النقابات). سعى بوتفليقة لإدخال التحرر الاقتصادي، ورأى إدخال نخبة رجال الأعمال الجزائريين في المقدمة كوسيلة للرد على هيمنة دائرة الاستعلام والأمن. وبقيامه بذلك، قام بتجنيد شكيب خليل - وهو مهندس بترول في شركة Texas A & M كان قد أمضى العقدين الماضيين في البنك الدولي - ليصبح وزيراً للنفط في البلاد وتنفيذ إصلاحات مهمة في قطاع الطاقة.

بعد ذلك، قدم خليل قانون الهيدروكربون لعام ٢٠٠٥، الذي جرد من وظائف سوناطراك التنظيمية وأعطاهم هيئة تم إنشاؤها حديثًا. كما سمح القانون لشركات النفط والغاز الدولية (IOCs) بالملكية الكاملة للمشاريع في البلاد، مما أجبر Sonatrach على التنافس مع IOCs على العقود. ومع ذلك، فإن مثل هذه الإصلاحات قد تخاطر بفضح شبكات الرعاية القيمة وقيامها بدعم من دور سوناطراك السياسي المهيمن، والذي كان بمثابة المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية. وبالتالي، كانت حماية قطعة سوناتراك من الفطيرة أمرًا مهمًا لعشيرة بوتفليقة، وكذلك جبهة التحرير الوطني، التي كانت لديها وسائل أخرى قليلة لملء خزائنها.

ونتيجة لذلك، فإن قانون خليل الأصلي لعام ٢٠٠٥ بشأن النفط والغاز - والذي كان من شأنه أن يجعل الجزائر أول بلد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يسمح لشركات النفط العالمية بتطوير مشاريع النفط والغاز بشكل مستقل - لم يدم طويلا. في عام ٢٠٠٦، تراجع بوتفليقة عن الإصلاحات بقوله إن شركات النفط العالمية لا يمكنها القيام بأنشطة التنقيب والإنتاج إلا بالتعاون مع سوناتراك، التي ستحصل على ٥١ في المائة من الأسهم. ومنذ ذلك الحين، بقيت الشفرة الهيدروكربونية الجزائرية على حالها تقريباً.

محاولات خليل لإصلاح قطاع الطاقة، إلى جانب جهود التحرير الأوسع لبوتفليقة وشبكات رعاية سوناتراك الخاصة،

أصبحت في نهايــة المطاف هدف دائرة الاســتعلام والأمن كوسيلة لتقليص نفوذ بوتيفليقة أيضًا. في عام ٢٠١٠، بدأت وكالة الاستخبارات تحقيقًا في كوادر سوناتراك العليا - حيث احتجزت رئيســها التنفيذي بســبب تهم الفساد التي أدت في النهاية إلى اســتقالة خليل. في حين تم تفكيك دائرة الاستعلام والأمن منذ ذلك الحين، فإن فضائح ســوناتراك - التي يطلق عليهــا تحقيقات ســوناتراك - تُظهر مع ذلــك الطرق التي يتنافس بها مختلف أعضاء النخبة السياسية الجزائرية على السلطة والنفوذ من خلال سوناتراك وقطاع الطاقة.

اليوم: قطاع هيدروكربوني يعاني

وهذه المنافســة السياسية على اتجاه ســوناتراك هي التي واصلــت بثقل قطاع النفــط والغاز الجزائري في الســنوات الأخيــرة من خلال تباطؤ المحاولات لإدخال إصلاحات الطاقة التي تمس الحاجة إليها. التغييرات المطلوبة للتصدي للأزمة الاقتصادية في الجزائر قــد تراجعت هي الأخرى على جانب الطريق وسط عدد كبير من الأزمات السياسية في البلاد خلال السنوات الخمس الماضية.

عندما تكون أســعار النفط مرتفعة - أكثــر من ١٠٠ دولار للبرميل تقريبًــا، كما كانت بين عامــي ٢٠١٠ و ٢٠١٣ - تمكنت عوائد الإيرادات من إخفاء ســوء الإدارة وعدم كفاءة الاقتصاد السياسي الجزائري وقطاع الطاقة. لكن عندما تكون أســعار النفط أقل من ١٠٠ دولار - وهو السعر تقريباً الذي تحتاجه الجزائر لموازنة ميزانيتها - ستصبح هذه المشكلات واضحة قريبًا. انخفض إنتاج النفط بعد أن بلغ ذروته في عام ٢٠٠٧ عنــد ١,٩٩ مليون برميــل يوميًا إلى ١,٥٤ مليون برميل يوميًــا في عام ٢٠١٧، بعــد أن عانى من نقص في الإصلاحات والاســتثمار، وفي الوقت الذي تعافى فيه إنتاج الغــاز الطبيعي في الجزائر إلــى ٩١,٢ مليار متر مكعب في السنة. منذ بلوغها مستوى القاع في عام ٢٠٠٩، لم تعد بعد إلى قمة عام ٢٠٠٣ البالغة ٩٣,٩ مليار متر مكعب.

في حين أن القوى المختلفة قد تكتسب اليد بشكل دوري، فإن النظام السياســي الجزائري - ودور سوناتراك داخلها - من المرجح أن يظل قائما بغض النظر عمن سيخلف بوتفليقة.

إن التحديات التي تواجه قطاع الطاقة الجزائري شيء تدركه ســوناتراك ووزارة الطاقة جيدًا، وتحــاولان حلها من خلال تحديث آخــر لقانون المحروقات في البلاد. في يناير / كانون الثاني، ورد أن الرئيس التنفيذي الســابق لشركة سوناتراك عبــد المؤمــن ولد قدور قد وضــع اللمســات الأخيرة على الإصلاحات لتحســين الشروط المالية القاســية في الجزائر المقدمة إلى شــركات النفط العالمية. لكــن حركة الاحتجاج الجزائريــة - التي أعقبت إقالة بوتيفليقــة في أبريل والآن، المســار غير المؤكد لعملية الانتقال بعد بوتفليقة - قد أوقفت هذه الجهود منذ ذلك الحين.

لكن بصرف النظر عمن ســيتولى القيادة بعد ذلك، فإن بنية المشــهد السياســي في الجزائر لا تزال تتطــور كثيرًا فقط. في حين أن فصائــل le pouvior المختلفة قد تحصل على اليد العليا بشــكل دوري، فــإن النظام - ودور Sonatrach بداخله - من المرجح أن يظل ســاريا. وبســبب هذا، فإن أي إصلاحات جديدة تدخلها الحكومة الجزائرية القادمة ستقتصر علــى الأرجح على الجهود البســيطة - وليس هذا النوع من الإصلاحات الشاملة اللازمة لإعادة قطاع النفط واقتصاده في البلاد بشكل كامل. بالفعل، أعلن وزير الطاقة الجزائري الجديد أن الإصلاحــات المقترحة حاليًا لن تلغي حصة ســوناتراك البالغة ٥١ بالمائة في المشروعات الأجنبية.

كانت سوناتراك جزءًا رئيسيًا من عملية الانتقال الثورية في الجزائــر، مما أتاح لها بريقًا قوميًا مــا زالت تحتفظ به وما زالت تستفيد منه حتى يومنا هذا.

فضلاً عــن نفوذها السياســي وقوتها الاقتصادية، تســخر ســوناطراك أيضًا سحبًا وطنيًا ســيخفف من الضغط لزيادة الملكية الأجنبية في قطاع النفــط والغاز في الجزائر. عندما أمّم بومدين قطاع النفط فــي الجزائر في عام ١٩٧١، أعلن فــي بادئ الأمر عن هذه الخطوة على أنها قطع الحبل الأخير عن فرنســا - وهو يصور تعزيز ســوناتراك للسلطة كجزء أساســي من عملية انتقال الجزائر بعد الثورة. في جوهرها، كانــت الجزائر دولــة ثورية، وكانت ســوناتراك هي الطفل الملصق لحماستها الثورية.

وقد وهب هذا لشركة النفط الوطنية بريقًا أيديولوجيًا لا تزال تحتفظ به حتــى يومنا هذا، كما أثبتــت الجزائر مؤخرًا عن عزمها على منع عملية الاستحواذ المقترحة التي من شأنها أن تجعل شــركة توتال الفرنســية الكبرى أكبر منتج أجنبي للنفط في البلاد. في الواقع، بالنســبة للعديد من الجزائريين، لا تزال ســوناتراك بمثابة تذكير حــي بالكفاح الثوري الذي خاضته وخطر اقتياد ثروتها من النفط والغاز إلى الخارج.

المصدر:

-The Geopolitics of Sonatrach: A History Interwoven With Algeria›s, Assessments, May 31, 2019, .

التحركات الروسية في الخليج وأفريقيا

بقلم : آنا بورشفسكايا
ترجمة : رؤى خليل سعيد

لطالما تودّدت روسيا إلى دول الخليج، وخلال السنوات القليلة الماضية وسّعت رقعة تواجدها في القرن الأفريقي أيضاً. لكن يبرز الآن عامل مشترك بين هذه الأنشطة التي تبدو غير مترابطة، ألا وهو سعي موسكو إلى النفوذ والنفاذ في منطقة البحر الأحمر بهدف تعزيز طموحاتها كقوة عظمى على حساب الغرب.

وفي هذا الإطار، أجرى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مطلع آذار/مارس جولة في دول الخليج، اجتمع خلالها بكبار المسؤولين في عواصم قطر والسعودية والكويت والإمارات. وتطرقت المحادثات إلى كل شيء بدءاً بالتجارة مروراً بكرة القدم ووصولاً إلى سوريا والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني والأمن في المنطقة. وأشارت صحيفة «كومرسانت» الروسية اليومية إلى أن هذه الرحلة كانت مقدّمة لجولة خليجية محتملة سيجريها الرئيس فلاديمير بوتين في وقت لاحق من هذا العام.

وبعد أيام من رحلة لافروف، أرسلت موسكو مبعوثها الرئاسي الخاص إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ميخائيل بوغدانوف للاجتماع بالرئيس السوداني عمر البشير - مجرم حرب مطلوب في الغرب. وما إن وصل إلى هناك، دعا بوغدانوف الرئيس البشير للمشاركة في القمة الروسية-الأفريقية المقبلة - وهي الأولى من نوعها، المقرر عقدها في تشرين الأول/أكتوبر. بعد ذلك، توجّه المبعوث الروسي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى المجاورة من أجل تأكيد دعم موسكو في القضايا الأمنية وتوطيد الروابط الثنائية.

وطوّقت جولتا بوغدانوف ولافروف منطقة البحر الأحمر التي لا يمكن المبالغة في أهميتها، إذ تقبع المنطقة عند تقاطعات بحرية متعددة، ومن شأن بسط النفوذ فيها أن يسمح بامتداد القوة إلى الشرق الأوسط وأفريقيا وشرق البحر المتوسط - وبالتالي الحدود الجنوبية لحلف «الناتو». ومع مرور الوقت، قد يسفر ذلك عن توسيع روسيا نطاق أنشطتها في قناة السويس وخليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي.

ولم تكن الجولتان الدبلوماسيتان لهذا الشهر سوى أحدث مثال على سعي موسكو إلى إشراك وربط القرن الأفريقي ودول الخليج. ففي أيلول/سبتمبر الماضي، أعلن الكرملين عن خطط لبناء مركز خدمات لوجستية في إريتريا، وقد ساعدت الإمارات في تسهيل هذه الخطوة من خلال الاضطلاع بدور مهم في اتفاق السلام بين إثيوبيا وإريتريا، مما أنهى فعلياً عزل هذه الأخيرة الذي دام عقداً من الزمن. وليس من قبيل الصدفة أن يقع أهم مرفأين في إريتريا، عصب

ومصوّع، عند نقاط استراتيجية على البحر الأحمر. وجاءت خطوة مركز الخدمات اللوجستية في أعقاب إعلان موسكو أنها وقّعت اتفاق تعاون عسكري مع جمهورية أفريقيا الوسطى.

أما بالنسبة للسودان، فقد بدأت روسيا توطّد علاقاتها مع هذا البلد المضطرب في أواخر عام ٢٠١٧ (إن لم يكن قبل ذلك)، حيث سعى البشير إلى الحصول على «حماية» بوتين من الولايات المتحدة وعبّر عن دعمه لمساعي موسكو في سوريا. وتتحدث مصادر روسية الآن عن دأب الكرملين لإنشاء قاعدة له في السودان.

في الموازاة، وعلى خلفية حضّ روسيا لحكومات المنطقة على إصلاح العلاقات مع النظام السوري، زار الرئيس السوداني نظيره السوري بشار الأسد في كانون الأول/ديسمبر، ليكون أول زعيم عربي يقوم بهذه الخطوة. وقد ساهم اللقاء في تلبية حاجة الأسد إلى الاعتراف بنظامه فضلاً عن تطلعات البشير الشخصية في الحصول على دعم من دول الخليج، مستفيداً من الزيارتين اللتين قام بهما إلى أبوظبي والرياض في عام ٢٠١٧.

من جهتها، سعت دول الخليج إلى تأكيد مكانتها في أرجاء القرن الأفريقي خلال السنوات القليلة الماضية، حيث أنشأت مراكز عسكرية وتجارية في المنطقة. وفي حالة الإمارات، برزت العديد من هذه الفرص التجارية في مناطق مهمة بشكل خاص لروسيا. ورغم أن البعض قد يتساءل ما إذا كان هذا يعني أن دول الخليج تتنافس مع روسيا على النفوذ المحلي، إلا أن التعاون يسود بدلاً من التنافس. فقد عزّزت موسكو تواجدها في أفريقيا خلال الفترة نفسها ووقعت اتفاق شراكة استراتيجية مع أبوظبي في حزيران/يونيو الماضي. وكان بوتين قد حشد زخماً تجاه إبرام اتفاقات مماثلة على مدى سنوات عديدة، منذ أن زار السعودية وقطر والإمارات في عام ٢٠٠٧ - في خطوة غير مسبوقة لرئيس دولة روسي. وينبع اهتمامه الشديد بتنمية العلاقات الرسمية وغير الرسمية مع المنطقة جزئياً من الحاجة إلى ضمان الحصول على استثمارات خليجية وبالتالي إنقاذ اقتصاد روسيا المتعثر. ويشمل ذلك زيادة اهتمام قادة الخليج في السلاح الروسي، والتشجيع على إبرام اتفاقات مع صناديق الثروة السيادية التي من شأنها تعزيز أجندة موسكو فضلاً عن تنظيم مجالس أعمال ومعارض جوالة تكون بمثابة منابر للصفقات التجارية الروسية-العربية.

وللمفارقة، فإن تدخل بوتين في سوريا أكسبه احتراماً على مضض في أوساط قادة الخليج أيضاً - رغم معارضتهم الشرسة في بادئ الأمر لمسعى الحرب الذي يبذله نظام الأسد وعلى الرغم من واقع اصطفاف روسيا أساساً إلى جانب المحور الإيراني-الشيعي الذي يخشونه كثيراً. وفي حين أظهر الغرب تردداً لسنوات في سوريا، إلا أن بوتين رفض المساومة وأبقى الأسد في السلطة. والآن بعد أن عجّلت الولايات المتحدة على ما يبدو انسحابها من المنطقة، يبدو أن دول الخليج ترى أن خيارها الوحيد يتمثل في التعامل مع الأسد وبوتين. وبالفعل، سبق أن أعادت كل من الإمارات والبحرين فتح أبواب سفارتيهما في دمشق، ويتطلع القادة إلى أنشطة موسكو في سوريا ساعين إلى التعاون بدلاً من المواجهة.

وبخلاف [دول] المشرق، لا تزال منطقة البحر الأحمر تعجّ بالقوى العظمى، لذا فإن بروز موسكو فيها لا مفر منه بأي حال من الأحوال. على سبيل المثال، تحتضن جيبوتي مراكز عسكرية أمريكية وصينية وفرنسية وإيطالية ويابانية؛ غير أن موسكو لم تضمن قاعدة لها هناك رغم المحادثات الأخيرة الرامية إلى تحقيق هذا الهدف. مع ذلك، كان تمركزها في سوريا بمثابة نقطة انطلاق لتوسيع رقعة أنشطتها في المنطقة، بدءاً من جمع المعلومات الاستخباراتية وإدارة التدخل العام ووصولاً إلى إطلاق مبادرات محددة على غرار المناورات التدريبية لمكافحة القرصنة في آب/أغسطس الماضي في خليج عدن. وليس من قبيل الصدفة أن تكون مجموعة المرتزقة الروسية الغامضة «فاغنر» قد ظهرت وفقاً لبعض التقارير في جمهورية أفريقيا الوسطى في أواخر عام ٢٠١٧ بعد أن كانت تنفّذ سابقاً عمليات في سوريا.

وأخيراً، إن جلّ ما يفعله نمط فك الارتباط من المنطقة الذي تنتهجه واشنطن هو تسهيل تدخل بوتين فيها. فمواصلة هذا النهج محفوفة بالمخاطر لا سيما في يومنا هذا، بما أن رحلات بوغدانوف ولافروف في آذار/مارس قد تكون بمثابة مؤشر على المرحلة التالية من طموحات روسيا في المنطقة: وعلى نحو خاص، بسط تواجدها من شرق البحر المتوسط وصولاً إلى خليج عدن وإنشاء ممر أعمق نحو أفريقيا، بمساعدة من منطقة الخليج.

المصدر:

-Anna Borshchevskaya, Russian Moves in the Gulf and Africa Have a Common Goal, March 28, 2019,

الشرق الأوسط و «الحرب التجارية» بين الولايات المتحدة والصين

بقلم : ديفيد بولوك
ترجمة : هبة علي حسين

لا يُعتبر الخلاف الاقتصادي الكبير المشتعل اليوم بين الولايات المتحدة والصين حرباً بالمعنى الحقيقي، ولا حتى حرباً اقتصادية، وإنما يمثل بصورة جوهرية تصعيداً لسلسلة من التعريفات العقابية، أو الضرائب التي بدأت كل دولة في فرضها على الواردات القادمة من الأخرى. وكانت خطوة البداية من نصيب الولايات المتحدة، والتي فرضت تعريفات جديدة وصلت إلى ٢٥ في المائة على واردات صينية شتى بقيمة تقدر بمئات المليارات من الدولارات. وبعد ذلك، انتقمت الصين بالأسلوب نفسه. واليوم يهدد الجانبان باتخاذ مزيد من الخطوات في هذه الدائرة المفرغة.

بصورة عامة، يلحق هذا النوع من المنافسة السلبية الضرر باقتصاد كلا الطرفين، لأن الضرائب الجديدة تجعل الواردات أعلى سعراً، وبالتالي يضطر المستهلكون لسداد أسعار أعلى وشراء سلع أقل. ويترتب على ذلك تراجع في مجمل الحركة التجارية، ويتراجع معها النمو الاقتصادي في كلا البلدين. ولذلك يقول الكثير من الخبراء إن الحروب التجارية ليس فيها طرف فائز، وإنما خاسرون فقط - وإن كان من الممكن أن يتكبد أحد الطرفين خسارة أفدح عن الآخر. مثلاً، تعاني بالفعل الصادرات الزراعية الأمريكية للصين، إحدى السلع الكبرى، بالفعل من ضرر بالغ جراء ما يدور بين البلدين. وبسبب ذلك وجد الرئيس ترامب نفسه مضطراً لتخصيص مليارات إضافية من الموازنة الحكومية لـ «إنقاذ» المزارعين المتضررين من موجة الزيادات الأخيرة في التعريفات المتبادلة بين البلدين

لماذا أقدم ترامب إذن على هذه الحرب التجارية مع الصين؟ في الجزء الأكبر منها، يبدو ذلك محاولة لممارسة ضغوط على الصين لإصلاح بعض سياساتها الاقتصادية المهمة: التجسس الصناعي وسرقة الملكية الفكرية والنقل القسري للتكنولوجيا والإعانات الحكومية الضخمة لصناعات منتقاة وفرض قيود صارمة على الشركات الأجنبية في قطاعات جوهرية بعينها... وغيرها. ويتفق الكثير من المراقبين الأمريكيين، ومن بينهم حتى بعض أقسى منتقدي ترامب من الليبراليين، أمثال الكاتب الشهير في صحيفة «نيويورك تايمز»، توماس فريدمان، على أن الصين تغش في التزاماتها في هذه المجالات أمام «منظمة التجارة الدولية» التي انضمت إليها منذ نحو عشرين عاماً.

ومن غير الواضح ما إذا كانت هذه التعريفات الجديدة ستكون فعالة في تحسين سجل الصين. إلا أنه حتى ولو لم تكن فعالة، تبقى هناك فرصة معقولة أن تتوقف الولايات المتحدة عن تصعيد هذه الدائرة لمستوى أكبر، كي تتجنب وقوع أضرار اقتصادية متبادلة أكبر. وفي الواقع ينصح بعض كبار صانعي السياسات الأمريكيين الآن بالتحلي بحذر أكبر في هذا الشأن. وأعتقد أن الولايات المتحدة والصين ستتوصلان قريباً إلى سبل للتوصل لاتفاقات، بدلاً من الاستمرار في التصعيد ومواجهة تكاليف أكبر وأطول أمداً.

ما تنبغي الإشارة إليه هنا أن أي رئيس أمريكي يملك سلطة قانونية وعملية كبيرة لفرض تعريفات وسياسات تجارية دولية أخرى. وتعتمد هذه السلطة الشخصية للرئيس على القوانين الأمريكية القائمة، مثل «قانون السلطات الاقتصادية الدولية الطارئة» والعديد من القوانين المشابهة الأخرى. ويتمثل الاختلاف الموجود اليوم في أن ترامب يبدو حريصاً للغاية على ممارسة هذه السلطة على نحو قوي ومفاجئ. الآن ولأن

الولايات المتحدة والصين أكبر اقتصادين في العالم (وإن كانت الولايات المتحدة لا تزال أكبر بكثير، وأكثر ثراءً بكثير بالنسبة للفرد)، ولأنهما شريكان تجاريان مهمان لبعضهما البعض، فإن انكماش التجارة بينهما لن يضر اقتصاد البلدين فقط، وإنما الاقتصاد العالمي ككل. ولذلك تميل أسواق الأسهم حول العالم، على سبيل المثال، إلى التراجع لدى ورود أنباء عن مزيد من التوترات التجارية الأمريكية ـ الصينية، وترتفع عندما تهدأ التوترات.

وينقلنا هذا أخيراً لتأثير هذه التوترات التجارية على الشرق الأوسط. إذا استمرت «الحرب التجارية» بين الولايات المتحدة والصين، وتسببت بالتالي في تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي أو حتى حالة ركود عالمي، فإن هذا سيؤدي بصورة شبه مؤكدة إلى تقليص نمو معظم اقتصاديات الشرق الأوسط هي الأخرى. ومن أبرز الأسباب وراء ذلك هو ميل أسعار النفط في الغالب إلى الارتباط المباشر بالإمكانات الاقتصادية العالمية. وعندما تنكمش هذه الإمكانات، تميل أسعار النفط نحو الانخفاض هي الأخرى ـ ويعتمد الكثير من اقتصاديات الشرق الأوسط على عائدات النفط، وبالتالي ستتعرض لأضرار مضاعفة. ومن المحتمل أن يشكل ذلك النتيجة الأهم على المنطقة لما يجري من مد وجزر في العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين.

ومن المحتمل أن تتعرض المنطقة لبعض التداعيات الأخرى، حتى وإن كانت بصورة غير مباشرة. وربما تبدأ الولايات المتحدة والصين في التطلع نحو مناطق أخرى بخلاف بعضهما البعض بحثاً عن أسواق جديدة ومداخلات اقتصادية وفرص استثمارية. وإلى حد معين، من الممكن أن يؤدي ذلك إلى إعادة توجيه بعض النشاطات الاقتصادية الأجنبية نحو عدد من المواقع المختارة في الشرق الأوسط. على سبيل المثال، يمكن أن تزيد الصين بدرجة كبيرة من نشاطات البناء وعدد من النشاطات الاقتصادية الأخرى في دول عربية ذات عدد كبير من السكان وأسعار منخفضة نسبياً، مثل مصر. وربما تتحرك شركات أمريكية في اتجاهات مشابهة.

وفي هذا الإطار، تتمثل نقطة بالغة الأهمية في أن دول الشرق الأوسط لن تضطر في معظم الأحوال إلى الاختيار بين بناء روابط قوية مع الصين أو الولايات المتحدة ـ على خلاف الحال مثلاً فيما يتعلق بالعقوبات الحالية التي تجبرها على الاختيار بين الولايات المتحدة وإيران. وبالتالي فإن ازدياد الاهتمام الصيني والأمريكي بالفرص التجارية في الشرق الأوسط ربما يقلص الأضرار الاقتصادية الأوسع الناجمة عن «الحرب التجارية» بين الولايات المتحدة والصين.

ومع ذلك، تبقى هناك مجالات حيوية قليلة ربما سيتعين على دول الشرق الأوسط خلالها الاختيار بين الولايات المتحدة والصين، خاصة إذا استمرت العلاقات الاقتصادية بين الجانبين في التردي. ومن بين هذه المجالات القطاع الأمني وما يرتبط به من تجارة واستثمارات ـ سواء أسلحة أو تكنولوجيا سيبرية أو مواد خام حساسة. ومن بين الأمثلة في هذا الجانب الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا الاتصال عن بعد من شركة «هواوي» الصينية، وبيع معدات عسكرية أمريكية متقاعدة. وإذا تفاقم الصدع الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين، فإن اهتمام كل منهما ربما يتزايد بتقييد سوق صادرات مثل هذه السلع الحساسة، وحرمان الأخرى منها. في هذه الحالة، ستتعرض دول الشرق الأوسط لضغوط أكبر من أي وقت مضى كي تتخذ قرارات صعبة تجاه هذه الخيارات الحيوية، التي تتميز بطابع جيوسياسي لا يقل أهمية عن الطابع الاقتصادي لها.

وبذلك فإنه بصورة عامة من المحتمل أن تترك «الحرب التجارية» الأمريكية ـ الصينية تأثيراً محدوداً أو غير مباشر على الشرق الأوسط. ويتعين على صانعي السياسات في الشرق الأوسط البحث عن تسوية ما لهذه التوترات التجارية القائمة بين العملاقين الاقتصاديين البعيدين. ومن شأن ذلك خدمة مصالح اقتصاديات الشرق الأوسط، إلى جانب الاقتصادين الأمريكي والصيني.

> وخلال مناقشات جرت بيني وبين مسؤولين وخبراء صينيين حول هذا الأمر، سواء في الصين أو واشنطن أو الشرق الأوسط، فوجئت باهتمامهم الشديد بأسلوب صنع القرار الذي يتبعه الرئيس الأمريكي الحالي والذي يتسم بالقوة ويتعذر التنبؤ به ـ بما في ذلك حقيقة أنه أحياناً يغير رأيه فجأة، حتى بخصوص القضايا الحساسة والمثيرة للجدل.

المصدر:

-David Pollock, The Middle East and the U.S.-China ‹Trade War, June 19, 2019, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-middle-east-and-the-u.s.-china-trade-war.

الطبيعة المتناقضة للعلاقات الأمريكية اليابانية

بقلم : رودجر بيكر
ترجمة : رؤى خليل سعيد

مــرة أخرى، تتباعد العلاقات الأمريكية اليابانية بين التعاون الاســتراتيجي والمنافســة الاقتصادية ـ وهو نمط راســخ. النزاعات التجارية ليســت غير شــائعة بين البلدين: تحدت الولايات المتحدة بنشــاط القوة الاقتصادية لليابان في خضم الحرب الباردة، على الرغم من اعتمادها على الموقف الاســتراتيجي لحليفتها الرئيسية في المحيط الهادئ. لقد أدى صعود الصين إلى إخراج اليابان من معاناتها الاقتصادية، وتتحرك طوكيو بسرعة بعيدًا عن الحظر الذي فرضه مذهب يوشــيدا والمادة ٩ من الدستور الياباني بعد الحرب. حتى في الوقت الذي تكافــح فيه الولايات المتحدة واليابان مع اختلال التــوازن التجاري، هناك توافق متزايد بين المصالح والإجراءات عندما يتعلق الأمر بالمسألة الاستراتيجية لإدارة الصين.

تعتبر زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في عطلة نهاية الأسبوع لليابان يومًا تذكيرًا بالعلاقة المعقدة بين الولايات المتحــدة واليابــان. بالإضافة إلــى الأحــداث الاحتفالية، ومقابلة الإمبراطور الجديد والأفراد العسكريين الأمريكيين الزائريــن، أجرى الرئيــس ترامب مناقشــات مع رئيس الوزراء شــينزو آبي حول الاحتكاكات التجارية (مدفوعة بالعجز التجــاري للولايات المتحدة مــع اليابان بنحو ٦٨ مليار دولار) والمخاوف الأمنية الإقليمية التي تتراوح بين الشــمال كوريا إلى الصين إلى إيــران. يمثل هذا التناقض بين المنافســة التجارية الثنائية والتعاون الأمني المتبادل من نواح كثيرة العلاقة الأمريكية اليابانية الحديثة.

تعد اليابان مكونًا مهمًا في بنية الدفاع الأمريكية في منطقة المحيط الهــادئ الهندية، ولكنها أيضًــا منافس اقتصادي اســتراتيجي مع الولايات المتحــدة. إن الطبيعة المزدوجة لهــذه العلاقة تخلق توتــراً ديناميكياً بيــن الحليفين، لكن الصين الناشــئة والتركيز الأمريكي المتجدد على التنافس على القوة العظمى تبقي مصالح واشنطن وطوكيو متجانسة إلى حد كبير، على الرغم من الخلافات التجارية بينهما.

المصالح المتبادلة والمتضاربة

تتشابك المصالح الأمنية والاقتصادية بين الولايات المتحدة واليابــان، وغالبًا ما تتعارض مع بعضها البعض. لقد ظهر هــذا عبر التاريخ الحديــث، من الوقت الــذي أبحرت فيه «الســفن الســوداء» التابعة للكومودور ماثيو بيري إلى خليــج إيدو في عــام ١٨٥٣، من خــلال توزيع الأراضي بعــد الحرب العالميــة الأولى ومعاهدة واشــنطن البحرية عام ١٩٢٢، إلى القيــود الأمريكية على وصول اليابانيين إلى المفتــاح الموارد الصناعية فــي أواخر ١٩٣٠s وما بعدها. وقد تلاشــت هذه الثنائية بعد الحرب العالمية الثانية

وحـددت العلاقات الأمريكية اليابانية الحديثة. في ما أصبح يعرف فيما بعد بعقيدة يوشـيدا، بالنسـبة لرئيس الوزراء آنذاك شيجيرو يوشيدا، فقد نقلت اليابان إلى حد كبير أمنها القومـي ودفاعها إلى الولايات المتحـدة وركزت مواردها وجهودهـا بدلاً من ذلك على إعـادة الإعمار وبناء اقتصاد حديث.

لقـد أعطى موقع اليابان الاسـتراتيجي في المحيط الهادئ طوكيو الكثير من الحرية في علاقتها مع الولايات المتحدة. عزز انـدلاع الحـرب الكورية في يونيـو ١٩٥٠ اليابان باعتبارها مكونًا رئيسـيًا في بنية الدفاع الأمريكية لاحتواء انتشـار الشـيوعية في آسـيا، حيث كانت اليابان بمثابة قاعدة دعـم خارجية للعمليات الأمريكيـة في كوريا وفيما بعـد في الهند الصينية. وفرت معاهـدة الأمن لعام ١٩٥١ بين الاثنين، والتي سـتخضع لعدة تطورات، حقوق إسناد للولايـات المتحدة وعـززت أهمية اليابان فـي التخطيط والوضع الدفاعي للولايات المتحدة. خدم موقع اليابان أيضًا الجهود الأمريكية لتعبئة أسطول المحيط الهادئ السوفيتي أثناء الحرب الباردة.

على الرغم من أن واشـنطن أقنعت اليابـان بالوقوف في وجـه قوات الدفاع عن النفس، إلا أن طوكيو غالباً ما كانت متمسـكة بعقيدة يوشـيدا، مما يحد من قدرتها العسكرية الأصلية مع تعزيز قوتهـا الاقتصادية. قدمت اليابان الدعم المالـي للقاعدة الأمريكية (الاسـتعانة بمصـادر خارجية فعلية للدفاع الوطني) وانتقلت بسرعة من اقتصاد استبدال الواردات إلى اقتصاد قوي صناعي. خضعت عبارة «صنع في اليابان» إلى تحول جذري، من كونها علامة على السلع الرخيصة إلى مؤشـر على التكنولوجيا المتقدمة والتصنيع عالي الجودة. في البداية، أثار التركيز الاقتصادي الياباني على المسـؤوليات الأمنية انتقادات صامتـة من الولايات المتحـدة حول طوكيو لعدم سـحب ثقلها في الحلف، ولكن حتى أوائل التسـعينيات، كان هذا في الغالب خطابًا أكثر من كونه خلافًا خطيرًا.

ارتفاع الخلاف التجاري

بـدأت أول أزمة كبرى في التجارة بيـن الولايات المتحدة واليابان في عام ١٩٧٣ بسـبب الحظر العربي على النفط، فتحـت صدمة النفـط الناتجة الطريق أمـام طفرة قصيرة ولكنها مهمة في مبيعات السـيارات اليابانية في الولايات المتحدة. ارتفعت مبيعات السيارات اليابانية مرة أخرى في أواخر سبعينيات القرن الماضي، في وقت كانت فيه شركات صناعـة السـيارات الأمريكية تواجه مشـكلات اقتصادية متصاعدة خاصة بها، وأدت المنافسـة إلى تفجر الخطاب، مما دفع طوكيو إلى التقدم بطلب تطوعي بحلول عام ١٩٨١ لمحاولة تخفيف التوترات التجارية. كانت صناعة السيارات محـور التركيز في وقت مبكر من المنافسـة، ولكن طوال الثمانينيـات من القرن الماضي، كانت سـاحة التكنولوجيا المتقدمة الناشـئة هي النقطة المحورية الرئيسية. ازدادت حدة النزاع التجاري المتزايد من خلال توسيع الاستثمارات اليابانية في الولايات المتحدة، مما أثار صيحات أمريكا التي تباع إلى اليابان.

بحلـول أواخر الثمانينـات، وصلت الاحتـكاكات التجارية بين الولايات المتحدة واليابـان إلى ذروتها. داخل اليابان، ظهر إحسـاس ناشـئ بالقومية خلال العقد الماضي، وفي عام ١٩٨٩، صاغ وزير النقل آنذاك (وحاكم طوكيو لاحقًا) شينتارو إيشيهارا كتابًا مع رئيس شركة سوني أكيو موريتا بعنوان «اليابان التي يمكن أن تقول لا». ردد الكتاب الشعور بأن اليابان تركـت مصالحها الوطنية فـي أيدي الولايات المتحدة لفترة طويلة، وقد حان الوقت للبلد للوقوف وتأكيد موقفها الخـاص وقول «لا» لمطالب الولايات المتحدة. في خضم المعسكر الصغير ولكن المهم الذي يدعو إلى اليابان أقوى وأكثر اسـتقلالية، وبالنظر إلى المشـاعر المعادية لليابان المتزايدة في الولايات المتحدة، استخدمت واشنطن مزيجًا من الحوارات الأحادية والمتعددة الأطراف والأدوات الدبلوماسـية لوضع حد لما وصفته بالتجارة اليابانية غير العادلة. الممارسات.

إن عدم التوافق بين المصالح الأمنية والاقتصادية للولايات المتحدة والذي كان واضحًا خلال زيارة ترامب لليابان ليس أمرًا شاذًا، ولكنه عنصر أساسـي في العلاقة بين شريكي المحيط الهادئ.

وكانـت النتيجـة تعويـم اليـن الياباني، والتغيـرات في السياسات الاسـتثمارية والصناعية، وكنتيجة ثانوية لذلك تراجع اليابان من قوة اقتصادية سريعة النمو إلى بلد انزلق إلى ٢٥ عامًا من الضيق الاقتصادي النسـبي. بشكل كبير، استهدفت واشنطن الاقتصاد الياباني حتى في خضم الحرب البـاردة، في وقت كانت فيه الولايـات المتحدة على خلاف عميق مع الاتحاد السوفيتي، وبالتالي كان التحالف الياباني مكونًا أمنيًا مهمًا. عدم التوافق الواضح بين الأمن الأمريكي والمصالـح الاقتصاديـة التي كانت واضحـة خلال زيارة ترامب الأخيرة لليابان، إذن، ليس من الشذوذ ولكنه عنصر

أساسي في العلاقة بين الشريكين في المحيط الهادئ.

استمرار نمط العلاقات السابقة

في هذا السياق، فإن ما يبدو على السطح غير بديهي - الانخراط في منافسة إستراتيجية مع الصين وفي نفس الوقت مهاجمة العلاقات التجارية مع حليف رئيسي لليابان - يطابق نمط العلاقات السابقة. غالبًا ما يؤدي هيكل الحكومة والمجتمع في الولايات المتحدة إلى سياسات متناقضة على ما يبدو بشأن المصالح الاقتصادية والأمن القومي، على عكس دول مثل الصين أو حتى اليابان في الستينيات وحتى الثمانينيات. بالنسبة إلى طوكيو، هذا ليس موقفًا جديدًا، كما أنه ليس موقفًا يعتبره اليابانيون توترًا أساسيًا في علاقاتهم الأمنية مع الولايات المتحدة. من نواح كثيرة، يزداد هذا الجانب من التحالف أهمية أكبر حيث تتحرك اليابان بعيدًا عن تفسيرها الصارم لعقيدة يوشيدا والمادة ٩ من الدستور الياباني التي تنبذ الحرب. لم تعد طوكيو ترى في أمنها القومي شيئًا تتركه في أيدي الولايات المتحدة، لكنها لا ترى ميزة في الخروج عن مدار الأمن الأمريكي.

على مدار العقود القليلة الماضية، نقلت اليابان ببطء ولكن بثبات قدراتها الدفاعية من أن تكون مكملة للقوات الأمريكية لتكون مكملاً لها. وفي بعض النواحي، بدأت في تحمل بعض المسؤوليات الأمنية الإقليمية نفسها. كان هذا مدفوعًا بمجموعة من العوامل: الوضع الأمني الكوري الشمالي المتطور الذي بدأ في أواخر التسعينيات ؛ صعود الصين، خاصة خلال العقد الماضي ؛ وبالتشجيع الأكثر حداثة من الولايات المتحدة لتحمل حلفائها الإقليميين مسؤولية محلية أكبر. تريد واشنطن إعادة صياغة مشاركة الأعباء من الدعم المالي والقائم أساسًا إلى إجراءات ملموسة، وتشجيع حلفائها وشركائها في المحيط الهادئ على تحمل المزيد من المسؤولية. واليابان مستعدة الآن للوقوع في مأزق من ربع قرن.

إن موقع اليابان الاستراتيجي والدراية التكنولوجية المتقدمة والاهتمام الموازي في مواجهة الصين سريعة النمو يعزز تعاونها الأمني المستمر والمتوسع مع الولايات المتحدة. في الوقت نفسه، يواصل اقتصاد طوكيو المتقدم والمكانة الأساسية كدولة تجارية بحرية إثارة المنافسة في علاقاتها مع الولايات المتحدة. هذه هي الازدواجية التي تحدد العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان، وهو أمر من غير المرجح أن يتلاشى في أي وقت قريب.

المصدر:

-Rodger Baker, the Contradictory Nature of U.S.-Japan Relations, On Geopolitics, May 30, 2019,

الوجود الأمريكي الثابت في بولندا يتطلب استجابة روسية

تقدير موقف ستراتفور

ترجمة : رؤى خليل سعيد

- من المحتمل أن تمضي الولايات المتحدة قدما في خطط لتوسيع وجودها العسكري في بولندا في الربع القادم، والذي قد يشمل أكثر من ١٠٠٠ جندي جديد وتركز دائم للقوات في البلاد.
- على الرغم من أن تواجد واشنطن قد لا يأتي في شكل «فورت ترامب» الذي اقترحته وارسو، إلا أنه سيؤسس مع ذلك تدبيراً أكثر ثباتًا للدعم الأمني الأمريكي لبولندا كطبقة إضافية للدفاع ضد روسيا.
- من المرجح أن ترد موسكو على مثل هذا الاتفاق مع حشود عسكرية خاصة بها بالقرب من حدود بولندا، على الأرجح من خلال تعزيز الأصول الدفاعية في بيلاروسيا.

لطالما حاكمت بولندا الولايات المتحدة لوجود عسكري دائم لتكون بمثابة حاجز ضد النفوذ الروسي. على الرغم من نداءات بولندا، إلا أن واشنطن تمسك بنهج دفاعي أكثر مرونة في البلاد. لكن هذا قد يتغير قريبًا بعد أن أصبح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على رأس. منذ أكثر من عام، كانت الولايات المتحدة وبولندا تجريان محادثات حول مثل هذا الاتفاق، الذي أشار المسؤولون البولنديون إلى أنه قد يتم الانتهاء منه بحلول الأول من سبتمبر. ومع ذلك، فإن مثل هذا الوجود الأمريكي الثابت بالقرب من روسيا سيؤدي بلا شك إلى تحفيز موسكو على عزز وجوده العسكري بالقرب من حدود بولندا - ووضع وارسو في وسط موسكو ومنافسة القوى العظمى الساخنة على نحو متزايد في واشنطن.

بلد على خطوط العدو

تقع بولندا على الخطوط الأمامية لتراكم روسيا الغربية في وسط وشرق أوروبا، وقد سعت بولندا منذ فترة طويلة إلى زيادة الالتزام الأمني من الولايات المتحدة. على الرغم من انضمامها إلى حلف الناتو في عام ١٩٩٩، لا تزال البلاد تفتقر إلى هذا النوع من الوجود الكبير الثابت لحلف الناتو الذي تتمتع به دول أوروبا الغربية مثل ألمانيا وإيطاليا. وبالتالي، لا تزال بولندا عرضة للتأثير الروسي. وصراع ٢٠١٤ في أوكرانيا - الذي ضمت فيه روسيا شبه جزيرة القرم ودعمت صراعًا انفصاليًا في شرق أوكرانيا في أعقاب انتفاضة يوروميدان في كييف - أكد هذه المخاوف فقط. في حين أن أوكرانيا ليست عضوًا في حلف شمال الأطلسي مثل بولندا، إلا أن الاضطراب وقع بالقرب من الوطن من خلال إظهار استعداد روسيا للقيام بعمل عسكري ضد المصالح الغربية في أراضيها الحدودية -.

ولكن من ناحية أخرى، أتاح الصراع الأوكراني بولندا فرصة للاستفادة من موقعها على الخطوط الأمامية للمواجهة بين روسيا والغرب. وارسو - إلى جانب دول البلطيق إستونيا ولاتفيا وليتوانيا - حصلت منذ ذلك الحين على زيادة الوجود العسكري للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في شكل تناوب شبه دائم يبلغ ٤٥٠٠ جندي. تعمل هذه القوات كحصن ضد أي عمل روسي إضافي، منذ ذلك الحين في مناورات برية وجوية وبحرية أكبر وأكثر تواتراً في السنوات الأخيرة - مما عزز مستوى الالتزام الدفاعي لدول خط الناتو الأمامية هذه.

بولندا تسعى وراء البيت الابيض

ومع ذلك، فإن هذا النشر لم يرض رغبة بولندا في أن يكون لها وجود عسكري أمريكي دائم على أراضيها. لكن انتخاب ترامب في عام ٢٠١٦ قد أتاح وارسو فرصة جديدة لتحقيق هذا الهدف. على مدار السنوات الثلاث الماضية، وضعت الحكومة البولندية نفسها كداعم رئيسي للمبادرات الأمريكية المتعلقة بحلف الناتو والاتحاد الأوروبي. أصر ترامب على أن دول الناتو تنفق ما لا يقل عن ٢ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على الدفاع، وهو ما لم تجتمع سوى بولندا وبعض دول الناتو الأخرى حتى الآن.

في العام الماضي، انضمت بولندا أيضًا إلى أولويات رئيسية أخرى حددها البيت الأبيض، بما في ذلك دعم العقوبات الأمريكية ضد إيران ؛ زيادة مشتريات الغاز الطبيعي الأمريكي ؛ دعم جهود الولايات المتحدة لإحباط خط الأنابيب الروسي الألماني Nord Stream ٢ ؛ تفكر في منع شركة التكنولوجيا العملاقة الصينية Huawei من تطوير البنية التحتية G٥ في بولندا (حسب مطالب واشنطن) ؛ وزيادة المشتريات الدفاعية الأمريكية، بما في ذلك خطط لشراء طائرات مقاتلة.

في الأشهر التي تلت ذلك، تقدمت المفاوضات حول الوجود الأمريكي الدائم في بولندا بسرعة، حيث أشار المسؤولون الأمريكيون إلى تنسيق مختلف للتعاون العسكري بين البلدين. بدلاً من بناء قاعدة عسكرية كبيرة واحدة، اقترحت واشنطن تفريق القوات الأمريكية عبر مختلف القواعد الموجودة في البلاد، مثل ريدزيكوو، بوزنان وأورزيسز.

وبموجب هذه الخطة، عرضت واشنطن أيضًا بناء مستودع أسلحة تابع لحلف الناتو في بويدز (الذي اقترحته في البداية إدارة الرئيس السابق باراك أوباما)، إلى جانب نشر ما يتراوح بين ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ من الأفراد العسكريين الأمريكيين في البلاد. وعلى الرغم من أن هذا الاقتراح أكثر تواضعا من الاقتراح الذي قدمته في الأصل بولندا (والذي، على النقيض من ذلك، اقترح حجم فرقة يبلغ حوالي ١٥٠٠٠ جندي أمريكي)، فإنه مع ذلك سوف يلبي رغبة وارسو القديمة في وجود أمريكي ثابت.

رد روسيا: الرهان على بيلاروسيا

ومع ذلك، بصرف النظر عن تفاصيل وارسو واتفاق الدفاع الجديد المحتمل لواشنطن، فإن أي زيادة في الموقف العسكري للولايات المتحدة في بولندا - بغض النظر عن مدى صغرها - لا بد أن تدفع روسيا إلى بناء موقعها العسكري. أحد المواقع المحتملة لمثل هذا التعزيز العسكري هو بيلاروسيا، التي تعد بالفعل أحد شركاء الدفاع الرئيسيين لروسيا كعضو في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بقيادة موسكو. لطالما نظرت روسيا إلى جارتها الغربية كموقع لتوسيع موطئ قدمها العسكري، وخاصة في شكل قاعدة جوية بالقرب من حدود بيلاروسيا مع بولندا. وبالتالي، فإن التمركز الدائم للقوات الأمريكية في بولندا - بغض النظر عن صغر حجمها - يمكن أن يوفر لموسكو الحافز الذي يحتاجه فقط للعمل على هذه الجهود.

> **وضعت هذه الجهود بولندا في موقف قوي لجذب واشنطن إلى منح وجود عسكري أمريكي دائم في البلاد. خلال اجتماع مع ترامب في سبتمبر، عرض الرئيس البولندي أندريه دودا على الولايات المتحدة مليارى دولار كتمويل لقاعدة أمريكية بجانب نهر فيستولا على الحدود الشرقية لبولندا، حتى أنه اقترح تسمية «فورت ترامب».**

ومع ذلك، على الرغم من العلاقات العسكرية القوية لبيلاروسيا مع روسيا، قاومت مينسك حتى الآن فكرة فتح قاعدة عسكرية روسية على أراضيها. ويرجع ذلك جزئيًا إلى رئيس بيلاروسيا، ألكساندر لوكاشينكو، الذي سعى للحفاظ على الحكم الذاتي للبلاد من جارتها الشرقية المهيمنة. منذ انتفاضة أوروميدان عام ٢٠١٤ في أوكرانيا، حاولت بيلاروسيا وضع نفسها كقوة وساطة بين روسيا والغرب، بدلاً من كونها مجرد بيدق في إستراتيجية موسكو العالمية. نتيجة لذلك، عملت بيلاروسيا كموقع رئيسي للمفاوضات بشأن النزاع الأوكراني (مما أدى إلى هدنة بروتوكول مينسك). كما استفاد لوكاشينكو من هذا الموقف التصالحي لتخفيف الضغط الغربي على حكومته، مما سمح لمينسك حتى بالضغط على التنازلات الاقتصادية (وإن كانت محدودة) من أوروبا والولايات المتحدة.

ومع ذلك، فإن موطئ قدم جديد للولايات المتحدة في بولندا

يمكن أن يغير اعتبارات بيلاروسيا. سيكون هذا الوجود العسكري قريباً من حدود بيلاروسيا، مما يشكل تهديدًا مباشرًا للبلاد. في الواقع، في أواخر عام ٢٠١٨، حذر لوكاشينكو وزير الخارجية البولندي جاسك تشابوتوفيتش من أن روسيا البيضاء وروسيا «سوف يتعين عليهما» الاستجابة للقاعدة الأمريكية المقترحة في وارسو، مضيفًا أن البلدين «سوف يجبران على نشر شيء ما» لمواجهة وارسو وواشنطن. يشير تحذير الرئيس إلى أن هناك قاعدة جوية روسية في بيلاروسيا مطروحة بالفعل وأن مينسك مستعدة لإعطاء الأولوية لمصالحها الأمنية الخاصة على تواصلها مع الغرب.

بالطبع، القاعدة الجوية ليست هي الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تزيد بها روسيا وجودها العسكري في بيلاروسيا. يمكن لموسكو، على سبيل المثال، بناء أصول أخرى في البلاد، مثل الطائرات الحربية وأنظمة الدفاع الجوي. يمكن أن تختار روسيا أيضًا تعزيز وجودها في مناطق أخرى مجاورة - بما في ذلك كالينينغراد، القرم وشرق أوكرانيا - اعتمادًا على طبيعة الانتشار الأمريكي في بولندا.

قد تؤدي زيارة دودا المرتقبة إلى واشنطن في ١٢ يونيو إلى تحقيق تقدم كبير نحو تحقيق الصفقة العسكرية، والتي تأمل بولندا في وضعها في صيغتها النهائية قبل أن يزور ترامب وارسو لإحياء ذكرى الحرب العالمية الثانية في الأول من سبتمبر. لكن الولايات المتحدة وبولندا سوف تفعلان ذلك في خطر تصعيد التنافس على الأسلحة بين موسكو والغرب، حيث أوضحت كل من روسيا وبيلاروسيا أن الوجود العسكري الأمريكي المعزز - سواء كان يتركز في شكل قاعدة جديدة بالكامل في بولندا، أو تنتشر في جميع أنحاء القواعد الحالية للبلاد - لن تترك الشرقيين خيارًا سوى الرد على مزيد من التعزيزات العسكرية الخاصة بهم.

المصدر:

In Poland, a Fixed U.S. Presence Will Warrant a Russian Response, Assessments, Jun 7, 2019, https://worldview.stratfor.com/article/poland-fixed-us-presence-will-warrant-russian-response.

ماذا يمكن أن نتوقع من إعادة ألانتخابات الإسرائيلية ؟
هل يستطيع نتنياهو توحيد اليمين؟

بقلم : داليا شيندلين
ترجمة : هبة علي حسين

صدم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إسـرائيل بدعوته لإجراء انتخابات وطنية جديدة بعد فشله في تشـكيل ائتلاف حكومي. أطلق المعلقون على الاستطلاع الجديد الذي لم يسبق لـه مثيل ‹مؤيد ب› ، وهو التاريخ الثاني المقرر حرفيًـا. المصطلح يعني أيضا فرصة ثانية للنجاح.

على الرغم من الفشل في الفوز بأغلبية في انتخابات أبريل ، فإن أحزاب المعارضة الإسرائيلية في الوسط واليسار لا يبدو أنهما يريدان إعادة الانتخابات. صوت معظم المشرعين ضد الانتخابـات الجديدة. ومن المفارقات ، أن الأحزاب اليمينية ، التـي حصلت على ٦٥ مقعدًا مريحًا (من إجمالي ١٢٠) ، هي التي صوتت خارج السلطة.

لأكثر من عقد من الزمن ، أظهر الاستطلاع مرارًا وتكرارًا أن الناخبين من الوسط واليسار يشكلون أقل من نصف الناخبين الإسرائيليين. في استطلاع للرأي أجري قبل انتخابات أبريل ، حدد ٤١ في المائة من جميع الناخبين بأنهم من الوسـط أو اليسـار ، بينما حدد ٥٠ في المائـة على أنهم يمينيون. ويشـمل ذلك المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل ، الذين يشكلون حوالي ٢٠ في المائة من السكان ويصوتون في الغالب للأحزاب اليهودية العربية أو اليسارية ، ولكنهم يتناقصون بمعدل أقل بكثير من اليهود. لذلك ، تعكس نتائج الانتخابات عمومًـا الميل اليميني للناخبين الإسـرائيليين اليهود.

باختصار ، لا يوجد عدد كاف من الوسـطيين واليسـاريين ليحلوا محل الائتلاف الحاكـم لنتنياهو. حتى موجة صغيرة من النشاط بين معسكر المعارضة ـ العودة الأخيرة لسياسة رئيس وزراء العمل السـابق إيهود بـاراك ، والانتخابات الأولية التي جلبت قادة جدد إلى كل من حزب العمل وميرتس اليسـاري ، وإعادة توحيد اثنين من العرب الأحزاب ـ يعني القليل إذا تحول الناخبون داخل اليسار والوسط. ما سيحدث في الانتخابات المقبلة سيعتمد بالدرجة الأولى على الناخبين اليمينيين.

لكـن التنبؤ بما سـيفعلونه أمـر صعب. تدفـع الانتخابات الإسرائيلية بشـكل روتيني الأحزاب إلى الظهور والاندماج والانقسام والانهيار ، مما يولد الكثير من أوجه عدم اليقين للتنبؤ بأي شيء بشـكل موثوق قبل الموعد النهائي في ٢

أغسطس لوضع اللمسات النهائية على قوائم الأحزاب. أفضل مكان للبدء بدلاً من ذلك هو تعيين معضلات الناخبين والأحزاب اليمينية.

الحق في التحرك

معضلة اليمين الأولى هي استراتيجية. ٥٩ في المئة من البالغين اليهود المترامية الاطراف يحددون الجناح اليميني. أدى ارتفاع الطلب إلى ارتفاع العرض في شهر أبريل ، عندما تنافست ثمانية أحزاب يمينية مختلفة في الانتخابات. أربعة منهم كانوا متدينين بشكل صريح: حزبان متشددان (الحريديم) ، حزب شاس واليهودية التوراة المتحدة ، وحزبان يمثلان الناخبين غير الحريديين ، اليمين المتحد واليمين الجديد تم إنشاء الأخير من قبل وزيرين سابقين من حكومة نتنياهو ، نفتالي بينيت وأيليت شاكيد ، اللذان انفصلا عن أحد الفصائل داخل اليمين المتحد.

شاكيد ، الذي انفصل عن أحد الفصائل داخل اليمين المتحدة. تم تأسيس الحزب الثامن ، ، من قبل موشيه فيجلين غريب الأطوار ، الذي أيد تشريع الماريجوانا ، والسياسات الاجتماعية التحررية ، وخطة القومية الدينية المتطرفة لنقل الحكومة إلى جبل الهيكل ، أكثر المواقع الدينية المتنازع عليها في المنطقة.

فشل وجود كل هذه الخيارات في زيادة حجم الكتلة اليمينية الكلية في أبريل ، عندما خسر مقعدين عن الانتخابات السابقة. أيد تكتل واضح من الناخبين اليمينيين الليكود ، الذي حصل على ٣٥ مقعدًا ، أي أكثر من ٥ في عام ٢٠١٥. وفشل كل من زيهوت واليمين الجديد في تحقيق الحد الأدنى من الانتخابات البالغ ٣,٢٥ في المائة لدخول الكنيست ، حيث أهدر كل منهما أكثر من ١٠٠،٠٠٠ صوت ، أو سبعة. إلى ثمانية مقاعد مجتمعة. لو فازت أحزاب يمينية أخرى بها بدلاً من ذلك ، لكان لنتنياهو طريق أسهل لتشكيل ائتلاف.

الإسرائيليون اليمينيون من كل المشارب يتجنبون الآن هذا التفتت ويتوقع الكثيرون أن تتحد الأحزاب الأصغر بحلول ٢ أغسطس. التغيير الوحيد حتى الآن هو مزيد من التشرذم ، حيث انسحبت فصيل واحد من قائمة اليمين المتحدة المكونة من ثلاثة أحزاب من المجموعة (الآن). إن وضع الطموح الشخصي جانباً من أجل تحقيق استراتيجية عامة أكثر فائدة ، لا يعتبر من أغلبية السياسيين.

لكن الانتخابات تعكس أيضا القضايا ، أو على الأقل يجب عليهم ذلك. ماذا يريد الناخبون اليمينيون لإسرائيل ، وكيف يتوقعون أن يقودهم السياسيون؟ هنا ، اليمين بعيد عن التجانس. في الاستطلاعات ، ينهار المعسكر بشكل متساوٍ تقريبًا بين الشركة التي تم تحديدها ذاتيًا واليمين المعتدل. يُرجح أن يُعرّف المعتدلون على أنهم علمانيون وأنهم أكثر التزامًا إلى حد ما بالقيم الديمقراطية الليبرالية ، مثل الفصل بين الدين والدولة ، وإن كان بدرجة أقل من الوسط واليسار. يميل اليمين المعتدل والراسخ بشكل أكبر إلى الأمن ومستقبل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني: الغالبية العظمى من اليمينيين يرفضون حل الدولتين ويدعمون المستوطنات.

(طرد نتنياهو كلاهما من حكومته المؤقتة بعد فترة وجيزة من الدعوة لإجراء انتخابات جديدة.) كان لدى أقل اليمينيين الدينيين ثلاثة خيارات: ليكود نتنياهو ؛ كولانو ، التي أنشأها وزير المالية السابق موشيه كشلون في عام ٢٠١٥ (كولانو جذبت أيضًا الوسطيين) ؛ وحزب بيتينو الإسرائيلي بزعامة وزير الدفاع السابق أفيغدور ليبرمان ، وهو حزب يميني علماني يعتمد على تقلص قاعدة المهاجرين السوفيت الأكبر سنا.

لقد أسقط ليبرمان مفاوضات الائتلاف من خلال الإصرار على قانون كان من شأنه أن يجند الأرثوذكسيين المتطرفين إلى الجيش ، بعد أن تمتعوا بشكل أساسي بإعفاء شامل لعدة عقود. أصبحت هذه القضية رمزا لرغبة العديد من الإسرائيليين في كسر قبضة الحريديم والمؤسسات الدينية اليهودية على الحياة العامة. ويعتمد ليبرمان على هذه القضية للفوز بأصواته من اليمينيين العلمانيين ، بما يتجاوز جوهره الناقص من الناطقين بالروسية. مشكلة ليبرمان هي أن القليلين يعتقدون أنه اتخذ موقفه من الالتزام الأيديولوجي الحقيقي ، وافترض بدلاً من ذلك بعض الحسابات السياسية غير المعقولة. لقد قاوم نتنياهو برأسه إلى اليمينيين العلمانيين بتعيين وزير عدل مؤقت للمثليين. كان ذلك في المرتبة الأولى في إسرائيل وكان بمثابة تعبير عن زعيم بارز من اليمين المتحد ، بيتزاليل سموتريتش ، الذي كان يشتهي هذا المنصب. (لو تم تعيينه ، فإن

Smotrich ، الذي وصف نفسه ذات مرة بأنه ‹متجانس مع المثليين جنسياً› ، كان يمثل ضربة لمجتمع المثليين ، وهي قضية تمثل فجوة ناشئة أخرى داخل اليمين.)

يهتم اليمينيون مثلهم مثل جميع الإسرائيليين بالاقتصاد وبتكلفة المعيشة. على الرغم من مستويات عدم المساواة العالية ، يفخر ناخبو نتنياهو ، حتى أولئك الذين يكافحون شخصياً ، بالمؤشرات الاقتصادية القوية في البلاد. في الحملة الجديدة ، أعاد الليكود دمج كولانو ، منافسه الرئيسي من الكتلة اليمينية في الموضوعات الاقتصادية. الآن يمكن لنتنياهو أن يطرح كل من إنجازاته الاقتصادية وسمعة السياسة الخارجية التي لا تضاهى لحشد الناخبين اليمينيين مرة أخرى.

من المتوقع أن تدين لائحة الاتهام الوشيكة التي وجهها نتنياهو بتهم الفساد كل شيء. لكن بالنسبة للناخبين اليمينيين ، فإن النقطة هي موضع نقاش إلى حد كبير. وفقًا لمؤشر الديمقراطية الإسرائيلية لعام ٢٠١٨ ، فإن أنصار اليمين أقل اهتمامًا بالفساد من جميع الناخبين الآخرين. يجادل قادة الرأي من اليمين بلا هوادة بأن وسائل الإعلام والقضاء اليسارية (المفترضة) تضطهد نتنياهو والحكومة اليمينية لأنها لا تستطيع الفوز في صناديق الاقتراع ؛ تؤيد غالبية الناخبين اليمنيين إلغاء سلطة المحاكم للمراجعة القضائية ، على سبيل المثال ، خطوة يعتبرها الوسط واليسار كارثية. ومع ذلك ، فإن القضية تقسم معسكرات اليمين والحزم المعتدلة. والأخيرون أكثر التزامًا بالضوابط والتوازنات ، ووجدت دراسة استقصائية أجريتها لمنظمة بتسيلم لحقوق الإنسان أنها أكثر ملاءمة للمحاكم بقدر ضعف الحقوق الثابتة. اليسار والوسط ، على أمل تقويض اليمينيين المعتدلين ، سيكون من الحكمة اتخاذ موقف قوي لدعم المؤسسات القانونية الإسرائيلية.

هذا يترك القضية الدائمة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. هناك ، يوجد في الجناح الأيمن محادثة مختلفة تمامًا عن الإسرائيليين الوسطيين واليساريين (وبقية العالم). حل الدولتين ليس بداية. الضم هو رؤيتهم لحل النزاع. قبل أيام من انتخابات أبريل ، أعلن نتنياهو عن عزمه ضم جميع المستوطنات - مناشداً للناخبين من الأحزاب اليمينية المتطرفة التي شرعت السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية لسنوات. مع تعميق الصراع بين الأحزاب الدينية الوطنية - جميعها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بحركة المستوطنين - من المرجح أن يؤدي يأس نتنياهو إلى إلغاء الأصوات من جميع الزوايا إلى تسريع السباق الخطابي نحو الضم.

ليس هناك شك في أن نتنياهو أصبح أكثر عرضة من أي وقت مضى ، بعد فشله المذهل في تشكيل حكومة واتهامات تلوح في الأفق. ومع ذلك يبقى الرجل الذي فاز. بالنظر إلى موجة النشاط الأخير في الوسط واليسار ، لم تستطع أحزاب المعارضة حتى الآن تغيير الهيكل السياسي وإعادة تشكيل الناخبين لصالحهم ، لكن الاحتمالات تبدأ ضدهم. لا يزال بإمكان نتنياهو ، سيد السياسة الإسرائيلية ، أن يحقق انتصارا آخر. لكن حتى ذلك الحين ، فإن مشاكله القانونية - أو المزيد من مفاجآت المفاوضة الائتلافية - قد تضمن أن تكون قصيرة الأجل.

المصدر:

-Dahlia Scheindlin, What to Expect From Israel’s Election Re-Run Can Netanyahu Unite the Right? , July 5, 2019, https://www.foreignaffairs.com/articles/israel/201905-07-/what-expect-israels-election-re-run.

المحتويات

رؤية مستقبلية

ت	العنوان	الصفحة
١	رئيس الجهاديين أنضم الألاف من الغربيين الى داعش .هل يجب السماح لهم بالعودة	٤ - ٧

الملف العدد

ت	العنوان	الصفحة
١	الصين افضل دفاع روسي ضد استراتيجية الضغط الامريكية	٩ - ١٠
٢	الخطر الوجودي على (نورد ستريم ٢) من دفعة العقوبات الامريكية المتجددة	١١ - ١٢
٣	ايران تتخطى الحدود النووية ،ماهي الخطوة التالية لترامب؟	١٣-١٤
٤	انتخابات تونس ٢٠١٩:هل حان الوقت للتفاوض او لإعادة تأهيل الديمقراطية؟	١٥ - ١٦
٥	المثلث الاستراتيجي «المتغير باستمرار بين روسيا والصين والولايات المتحدة»	١٧ - ٢٠
٦	اتهام فريق ترامب بعدم تعيين مستشار السودان	٢١ - ٢٣
٧	الجغرافيا السياسية لسوناتراك : تاريخ متشابك مع تاريخ الجزائر	٢٤ - ٢٧
٨	التحركات الروسية في الخليج وأفريقيا	٢٨ - ٢٩
٩	الشرق الاوسط والحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين	٣٠ - ٣١
١٠	الطبيعة المتناقضة للعلاقات الامريكية اليابانية	٣٢ - ٣٤
١١	الوجود الامريكي الثابت في بولندا الذي يتطلب أستجابة روسية	٣٥ - ٣٧
١٢	ماذا يمكن ان نتوقع من اعادة ألأنتخابات الإسرائيلية	٣٨ - ٤٠

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

منظمة غير حكومية N.G.O

www.hcrss.org

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢٣٥٣) لسنة ٢٠١٩

العنوان: بغداد- الكرادة-عرصات الهندية- قرب شركة عراقنا للاتصالات
موبايل: 07804734051
البريد الالكتروني: hcriraq@yahoo.com